



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الرابعة - الدورة الخريفية 2007م - العدد: 03

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 11 ذو القعدة 1428
الموافق 21 نوفمبر 2007 (صباحا)

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 13 ذو الحجة 1428

الموافق 22 ديسمبر 2007

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 03

■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2008.

2. ملحق ص 37

(1) تدخلات كتابية؛

(2) أسئلة كتابية.

**محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الأربعاء 11 ذو القعدة 1428
الموافق 21 نوفمبر 2007 (صباحا)**

أعضاء مجلس الأمة - مشروع قانون المالية لسنة 2008 في جانبه المتعلق بالميزانية وأحكامه التشريعية مع العرض عليكم:

1- السياق الاقتصادي الكلي والمالي الذي تم فيه إعداد المشروع من جهة وتأثير الاقتصاد الكلي الذي استعمل كأساس لبناء مشروع القانون من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2008 ضمن مواصلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا.

لقد تم إعداد المشروع ضمن سياق اقتصاد كلي ومالي يتميز بتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية التي يمكن إدراكها من خلال سير المؤشرات الرئيسية لوضعية الاقتصاد والمالية دون السنوية في سنة 2007.

- ظروف السوق البترولية عمليا مماثلة لظروف سنة 2006، حيث حددت أسعار التصدير في المتوسط عند نهاية سبتمبر 2007 بـ 69,32 دولارا للبرميل؛

- تضخم متوسط عند نهاية سبتمبر 2007 مقدر بـ 03,30%؛

- عجز في عمليات الخزينة خارج صندوق ضبط الإيرادات مقدر بـ 56,5 مليار دج عند نهاية شهر جوان 2007؛

- أموال متاحة لصندوق ضبط الإيرادات مقدر بـ 3601,4 مليار دج عند نهاية نوفمبر 2007؛

- مديونية عمومية جار أداؤها مقدر بـ 880 مليون دولار بالنسبة للمديونية الخارجية وبـ 1780 مليار دج بالنسبة للمديونية الداخلية، مترجمة آثار التسديد المسبق للمديونية العمومية الخارجية؛

- مبادلات تجارية خارجية لبضائع توجت بفائدة

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد كريم جودي، وزير المالية؛
- السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان؛
- السيد نور الدين موسى، وزير السكن والعمران؛

- السيد عبد الرشيد بوكركزة، وزير الاتصال؛
- السيدة فتيحة منتوري، وزيرة منتدبة لدى وزير المالية، مكلفة بإصلاح المالية.

**افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الحادية عشرة صباحا**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة الوزراء؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة نص قانون المالية لسنة 2008.

ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية ليقدم لنا نص القانون المذكور، بعدها ندخل في باب النقاش؛ وعندما نشرع فيه، سأوافيكم ببعض المعلومات فيما يتعلق بتنظيم أشغالنا خلال اليوم والغد إن شاء الله، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سأعرض عليكم - السيد الرئيس، سيداتي وسادتي

الاقتصادي، وينبغي أن يتم التقليل من هذه الأخطار بتخفيض التكاليف الجمركية عند الاستيراد وفي النهاية ينبغي أن تعزز ليونة أفضل للعرض أمام طلبات الأسر.

- واردات البضائع في زيادة مقدرة بـ 10% بالدولار الجاري.

- نمو اقتصادي مقدر بـ 05,8% إجمالاً وبـ 06,8% خارج المحروقات.

السيد الرئيس، سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة، تُظهر ميزانية الدولة تغيراً مقدراً بزيادة 05,1% في الإيرادات و 09,5% في النفقات.

يعود تغير الإيرادات إلى زيادة المنتوجات الجبائية العادية.

سيثبت منتج الجباية البترولية - تقريباً - في مستواه لسنة 2007 وهو استقرار يفسر بتوافق زيادة الصادرات بـ 02,5% مع زيادة قيمة الدينار بـ 02,7% مقارنة بالدولار.

يعود تغير النفقات إلى أعباء التسيير المعدلة بالارتفاع بواسطة - أساساً - تطبيق النظام الجديد لدفع الأجور في الوظيف العمومي.

ستزيد ميزانية التسيير بـ 22,1% فيما عدا أثر الميزانية الناتج عن تطبيق النظام الجديد لدفع الأجور في الوظيف العمومي.

ستنخفض هذه الزيادة عملياً بالنصف لتحدد بـ 12,1%.

ستبقى ميزانية التجهيز عملياً في مستواها لسنة 2007 تحت التأثير المشترك لزيادة ميزانية الاستثمار بـ 05,9% وتراجع العمليات بالرأس مال بـ 19%.

تظهر توازنات الميزانية المرتبطة بالناتج الداخلي الخام خارج صندوق ضبط الإيرادات عجزاً طفيفاً لتحديد في (34,95%) بالنسبة للعجز في الميزانية وفي (25,74%) بالنسبة للعجز في الخزينة.

يحتوي صندوق ضبط الإيرادات عند نهاية 11 نوفمبر 2007 على أموال متاحة تبلغ 3601,4 مليار

مقدرة بـ 22,3 مليار دولار من الميزان التجاري للأموال عند نهاية سبتمبر 2007؛ - استمرار الاتجاه نحو زيادة قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي وهي عملة رئيسية لفاتورة صادراتنا.

لقد تمت مبادلة الدولار في المتوسط على مدى 09 أشهر الأولى من سنة 2007 بـ 70,12 دج.

- يتزامن المشروع - أيضاً - مع دخول اتفاق الشراكة في مرحلته الثانية للتفكيك التعريفي، التفكيك الذي ينبغي أن يؤدي في سنة 2008 إلى تخفيضين:

- 20% من جانفي إلى أوت 2008 ثم 30% من سبتمبر إلى ديسمبر 2008 بالنسبة لقائمة المنتوجات المشكّلة في الأغلبية من مواد التجهيز؛

- 10% من جانفي إلى أوت 2008 ثم 20% من سبتمبر إلى ديسمبر 2008 بالنسبة لقائمة المنتوجات المشكّلة أساساً من مواد الاستهلاك النهائي.

السيد الرئيس، سيداتي، وسادتي أعضاء مجلس الأمة، يقدم تأثير الاقتصاد الكلي الذي ارتكز على أساسه المشروع كما يأتي:

- سعر برميل النفط بـ 19 دولاراً أمريكياً؛ يعود اختيار هذا السعر المرجعي الجبائي إلى سببين رئيسيين: الأول متعلق بدعم السياسة النقدية في جانبها «استعادة السيولة ومكافحة التضخم» والثاني يتعلق «بتأمين الإنفاق العمومي على المدى المتوسط والمنتظر تمويله عن طريق الادخار العمومي المؤسس».

- سعر الصرف مقدر بـ 72 دج للدولار الأمريكي الواحد؛ يفسر اختيار سعر الصرف هذا بالاتجاه الذي سلكته المعادلة النقدية دينار/ دولار الذي تميزّ بزيادة قيمة العملة الوطنية مقارنة بعملة الولايات المتحدة.

- نسبة مستهدفة مقدرة بـ 03% للتضخم: أخطار التضخم تؤثر على المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك بسبب - لاسيما - الزيادات في الأجور للوظيف العمومي وستنتقل آثارها حتماً إلى القطاع

التي ستترجم ميزانيا بغلاف مالي يقدر بـ 04,8 مليار دج.

– منح تخصيص إضافي يقدر بـ 12,4 مليار دج للديوان الوطني للخدمات الجامعية لمواجهة تدفق 160.000 حامل جديد لشهادة البكالوريا.

– منحة التمدرس الخاصة التي ستبلغ 06 مليار دج لدعم دخول تلاميذ الأسر المحرومة.

– تخصيص ميزاني إضافي يقدر بـ 04,6 مليار دج لتسيير المطاعم المدرسية لمواجهة زيادة عدد المطاعم (800) وعدد التلاميذ المستفيدين (200.000) من جهة وارتفاع تكلفة الوجبة اليومية من 20 إلى 30 دج في مناطق الشمال ومن 23 إلى 35 دج في مناطق الجنوب من جهة أخرى.

– تخصيص مقدر بـ 01,7 مليار دج لدعم الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية.

– دعم سعر الماء المحلي الذي سيتطلب غلafa ماليا إضافيا مقدرا بـ 03 مليار دج.

– مراجعة بالارتفاع للتعويضات بعنوان مختلف أنظمة تشغيل الشباب الذي سيتترجم بغلاف مالي إضافي يقدر بـ 27,5 مليار دج.

– التعويضات التكميلية لمعاشات التقاعد والعجز ومنحة التقاعد التي ستتكلّف بها الدولة ابتداء من أول جانفي 2008 والتي يقدر أثرها المالي بـ 11 مليار دج.

يضاف إلى ذلك، التكلّف خلال كل سنة بتدابير الميزانية والتي سبق اتخاذها في قانون المالية التكميلي لسنة 2007 في مجال رفع التعويض للأجر الوحيد والتعويض المقدم للمعوقين اللذين انتقلا على سبيل التذكير على التوالي من 400 إلى 800 دج ومن 3000 إلى 4000 دج.

على صعيد تعزيز الموارد البشرية لمؤسسات الدولة: يقترح المشروع فتح 44.231 منصبا ماليا تتطلب تجنيدا ميزانيا يقدر بـ 23,8 مليار دج.

في مجال ميزانية التجهيز: ستثبت اعتمادات الدفع لسنة 2008 تقريبا في نفس المستوى لسنة 2007.

ستبلغ 2.304,9 مليار دج تتوزع إلى 1.906 مليار دج للاستثمارات العمومية وإلى 399 مليار دج

دج؛ وهي أموال متاحة تجعل توازنات الميزانية المعلن عنها في مشروع قانون المالية قابلة للتحمّل.

إن جعل هذا العجز في نسبة مستهدفة لحسن التسيير مقدرة بـ 03% ذلك يعني أن الميزانية تم إعدادها على أساس سعر برميل النفط الخام بـ 70 دولارا أمريكيا.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، يتلخّص محتوى الميزانية لمشروع قانون المالية لسنة 2008 كما يأتي:

- في مجال ميزانية التسيير: ستزداد ميزانية التسيير التي ستبلغ في سنة 2008: 2018 مليار دج بـ 22,1%.

- على صعيد الحفاظ على القدرة الشرائية: لقد تضمن المشروع في جانبه المتعلق بنفقات التسيير تخصيصا ميزانيا مقدرا بـ 166 مليار دج للتغطية المالية للأثر الناتج عن النظام الجديد لدفع الأجور في الوظيف العمومي.

هذا الأثر هو الذي يفسر بصفة رئيسية زيادة ميزانية التسيير.

- على صعيد النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة: يجب الإقرار بأن ميزانية التسيير تدمج:

– دعم الديوان الجزائري ما بين المهن للحبوب من أجل ضبط واستقرار أسعار القمح اللين في السوق الداخلية وهو دعم يعتمد على ميزانية الدولة بغلاف مالي إضافي يقدر بـ 28,1 مليار دج.

– دعم المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري المتدخلة في تبعات الخدمات العمومية؛ الدعم الذي سيتترجم بتخصيص إضافي يقدر بـ 07,4 مليار دينار يضاف إليه تخصيص مقدر بـ 05 مليار دينار لفائدة شركة الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية لتعويض، على التوالي:

- الخسائر الناجمة عن الإبقاء على الخطوط الجوية العاجزة ودعم سعر تذكرة السفر للسكة الحديدية.

– التكلّف من ميزانية الدولة بالأجور غير المسددة

في مجال تخفيف الضغط الجبائي: في هذا الإطار يقترح ما يأتي:

– مراجعة جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي برفع الحد الأدنى غير الخاضع للضريبة من 60.000 إلى 120.000 دج وبتقليص عدد أصناف المداخل من 05 إلى 03 مع خفض النسبة العليا للضريبة على الدخل الإجمالي من 40% إلى 35%.

– تخفيض من 15% إلى 10% لنسبة الإخضاع للضريبة المطبقة على حصص الأرباح الموزعة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين وتبقى النسبة المتبقية في 15% بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير المقيمين.

– إلغاء الاقتطاع عند الاستيراد المقدر حالياً بـ 04%؛ هذا الاقتطاع الذي تم تأسيسه لأسباب تتعلق بأثر سير عمليات الاستيراد من أجل إعادة البيع على الحال، أصبح باطلاً.

في مجال تبسيط الإجراءات الجبائية: إن كل نظام مبسط للمكلفين بالضريبة المرشحين للمحاسبة المبسطة والذين يتواجد رقم أعمالهم بين 03 و10 مليون دج.

– تبسيط عملية الاستنباط لتكاليف المقر للمؤسسات الفرعية مع السماح بسقف الاستنباط مقدر بـ 10% من وعاء حساب الضريبة على أرباح الشركات.

في مجال تشجيع طرق تمويل جديدة: بهدف زيادة حركة الاستثمار بتخفيف عبء التسديد المرتبط بالقرض التقليدي مع تحسين خزينة المؤسسات؛ تم اقتراح جملة من التدابير لتشجيع عمليات القرض الإيجاري من خلال الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وحقوق التسجيل، تحويلات مواد التجهيز والعقارات واستبعاد من وعاء حساب الضريبة على أرباح الشركات، فوائض القيمة الناتجة عن عمليات القرض الإيجاري وتسوية الاهتلاك الجبائي مع الاهتلاك المالي.

في مجال تشجيع النشاط الاقتصادي: خصصت التدابير المقترحة في هذا الإطار، لتخفيضات تعريفية لبعض المدخلات ودعم استهلاك الطاقة

للعمليات بالرأسمال. تتوزع اعتمادات الدفع بالنسبة للاستثمارات العمومية حسب القطاعات كما يأتي:

- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية: 701,7 مليار دج.

- دعم الحصول على السكن: 312 مليار دج.

- الفلاحة والري: 308 مليار دج.

- التربة والتكوين: 162 مليار دج.

- المنشآت القاعدية، الاجتماعية والثقافية: 102 مليار دج.

- البرامج البلدية للتنمية: 75 مليار دج.

- دعم الخدمات المنتجة: 32 مليار دج.

توجه العمليات بالرأسمال هذه أساساً نحو:

– دعم السكن بـ 117 مليار دج.

– دعم الطاقة بـ 65 مليار دج.

– دعم الفلاحة بـ 65 مليار دج.

– دعم سعر حليب الأكياس بـ 20 مليار دج.

يتبين من هذا المحتوى الميزاني لمشروع قانون المالية لسنة 2008 انشغال الدولة بالحفاظ على القدرة الشرائية للأسر ودعم الفئات الاجتماعية المحرومة ودعم أسعار بعض المواد الأساسية وتعزيز مؤسسات الدولة بالموارد البشرية وضمان التغطية المالية لبرامج التنمية الجارية بطريقة تسمح بقيادة برامج التجهيز العمومية في طور الإنجاز ضمن أحسن الظروف المالية.

السيد الرئيس،

سيداتي وسادتي أعضاء مجلس الأمة، على سعيد التدابير التشريعية؛ تستجيب الأحكام المقترحة في مشروع القانون إلى انشغالات من أنواع مختلفة.

ويتعلق الأمر من خلال الاقتراحات المدرجة بمقاومة الضغط الجبائي بتبسيط الإجراءات الجبائية لاسيما بهدف تسهيل التصريحات الجبائية وتشجيع أنماط جديدة لتمويل الاستثمار وتشجيع النشاط الاقتصادي ومحاربة التهرب الجبائي وتقليد المنتوجات ودعم الأسر في الحصول على السكن.

على القروض البنكية الممنوحة للموظفين من أجل الحصول على السكن.

يضاف إلى هذا إدخال - من قبل المجلس الشعبي الوطني - تدابير جديدة تتعلق بما يأتي:
- الترخيص في النفقات من حساب التخصيص الخاص (الصندوق الوطني لترقية الصناعات التقليدية) بتمويل عمليات ترقية وتطوير هذه النشاطات؛

- التكفل بواسطة الصندوق الخاص للتضامن بمجانبة تذكرة النقل الجوي لفائدة المرضى المحرومين لولايات الجنوب؛

- إنشاء صندوق للاستثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تخصيص في الرأسمال من ميزانية الدولة يخصص لتسوية هذه الفئة من المؤسسات؛

- التكفل بواسطة صندوق دعم الاستثمار بمقدار 25% من تكلفة إنجاز المنشآت القاعدية لاستقبال مشاريع الاستثمار في المناطق المعزولة والمحرومة؛

- فتح خط قرض للخزينة على المدى المتوسط والطويل لفائدة البنوك لتمويل مشاريع الاستثمار؛

- التنازل بالدينار الرمزي وعلى أساس دفتر الشروط على الأراضي في المناطق المعزولة والمحرومة لصالح مشاريع الاستثمار ذات منفعة اقتصادية؛

- الإعفاء من الحقوق والرسوم لواردات البذور لمدة 03 سنوات التي ستحدد قائمتها عن طريق التنظيم.

أشكركم على حسن انتباهكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ليتلو على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

الكهربائية للمستغلين الفلاحين الصغار لمناطق الجنوب ودعم الصناعيين والحرفيين وتجار ولايتي الجزائر وبومرداس الذين تهدمت محلاتهم خلال زلزال 2003 وتقليص آجال تسديد الرسم على القيمة المضافة من أجل التخفيف على خزائن المؤسسات.

في مجال مكافحة التهرب الجبائي والتزوير: يتعلق الأمر بتحديد قواعد الرقابة على سعر التحويل بين الفروع والشركات الأم من جهة ومنع استيراد وتصدير البضائع المزورة مع اعتبار أن هذه العمليات تشكل جنحة.

في مجال دعم الأسر للحصول على السكن: تكمن التدابير المقترحة في تخفيض نسب الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لفائدة أسر ولايات: الشلف، عين الدفلى، تيسمسيلت وتيارت التي عاشت زلزال سنة 1980 لبناء السكنات لاستخلاف الشاليهات التي تم وضعها في تلك المرحلة من جهة؛ وللموظفين من أجل الحصول على السكن من جهة أخرى.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،

إسمحوا لي أن أعلمكم بالتعديلات المدخلة من قبل المجلس الشعبي الوطني المتعلقة بالتدابير التشريعية المحتواة في مشروع قانون المالية لسنة 2008؛ ويتعلق الأمر بما يأتي:

- إلغاء اقتراح التدبير المتعلق برفع سعر القسيمة بالنسبة للسيارات السياحية ذات وقود (Diesel) ورفع الرسم المطبق على المازوت؛

- تحديد ارتفاع سقف استهلاك الطاقة الكهربائية المرشح لدعم الدولة لفائدة الأسر وأصحاب المستثمرات الفلاحية الصغار لمناطق جنوب البلاد؛

- تعديل ارتفاع التدبير المتعلق بالضريبة على الدخل الاجمالي؛

- تعديل الأتاوى على رخص الصيد البحري؛

- تخفيض المدة المتعلقة بعدم التنازل عن السكنات الاجتماعية؛

- تحديد مستوى تخفيض نسبة الفائدة المطبقة

2008، كغيره من قوانين المالية وبخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة، عن السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ويطرحها إلى أرقام من خلال الاعتمادات المالية التي ترصد للقطاعات الوزارية لتنفيذ برنامج الحكومة المنبثق عن برنامج رئيس الجمهورية، وتحقيق الأهداف التنموية المسطرة في البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب.

وقد تميز هذا النص عن باقي القوانين التي سبقته، بزيادة واضحة في ميزانية التسيير تقدر بـ 22,10% واستقرار الاستثمارات العمومية في مستوى السنتين المنصرمتين، والاعتماد الكبير والمزدوج من حيث التسيير والاستثمارات العمومية في هذه السنة على ميزانية الدولة، ودخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في جانبه التجاري، مرحلته الثانية من التفكيك الجمركي.

كما تضمن النص إجراءات وتدابير اقتصادية واجتماعية هامة، تخص دعم الفلاحين الصغار بالجنوب من خلال تخفيض فوترة الطاقة الكهربائية، وكذا منع استيراد أو تداول السلع والمنتجات المغشوشة أو المقلدة، التي تمس الملكية الفكرية، وذلك في إطار تكثيف محاربة إغراق السوق الوطنية بها، حماية لصحة المستهلك والاقتصاد الوطني، وتجريم مخالفة هذا الإجراء.

وفي السياق نفسه، ولحد من الاتجار غير المشروع بالسكنات الاجتماعية الممولة من طرف الدولة فقد منع بيعها إلا بشروط.

كما اتخذت تدابير هامة مست فئة المواطنين ذوي الدخل المحدود من خلال تخفيف الضغط الجبائي عنهم بالإلغاء الكلي للضريبة على الدخل الإجمالي، وكذا تخفيض نسبة هذه الضريبة على ذوي الدخل المتوسط، وهو إجراء سبق وأن طالب به البرلمان، لتخفيف الأعباء المالية على المواطنين ذوي الدخل المحدود، لمواجهة انخفاض القدرة الشرائية، هذا علاوة على إلغاء الرسم على القيمة المضافة على مادة الحليب، والتكفل بالشبكة الجديدة للأجور التي ستكلف المجموعة الوطنية

أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2008.

بناء على إحالة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2008، المؤرخة في 15 نوفمبر 2007 تحت رقم 07/70؛

واستنادا إلى أحكام القانون العضوي رقم 99 - 02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

وعملا بأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة، المعدل والمتمم؛

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، سلسلة من الاجتماعات بمقر المجلس برئاسة السيد ميلود حبشي، رئيس اللجنة في الفترة ما بين 17 و 20 نوفمبر 2007، عكفت فيها على دراسة النص المحال عليها، واستمعت صباح يوم الثلاثاء 20 نوفمبر، إلى عرض للنص قدمه السيد كريم جودي، وزير المالية، ممثل الحكومة، بحضور السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان، شرح فيه المحاور الكبرى للنص واستعرض المعطيات المالية والتدابير والإجراءات الجديدة التي تضمنها، وأجاب على أسئلة وانشغالات اللجنة. واختتمت اللجنة دراستها الأولية للنص بإعداد هذا التقرير التمهيدي الذي صادقت عليه في اجتماعها مساء يوم الثلاثاء 20 نوفمبر 2007.

يعبر نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة

بنسبة 38% خصيصا لتسديد أصل المديونية المقدرة بـ 1883,8 مليار دج.

2- ميزانية الدولة لسنة 2008:

1- 2 - الإيرادات:

قدرت إيرادات الميزانية لسنة 2008 بـ 1924 مليار دج، مقابل 1831,3% مليار دج سنة 2007 مسجلة ارتفاعا بنسبة 10,10%.

وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع منتج الجباية العادية المتمثل في منتج الضريبة على مداخيل الأجور وغير الأجور والإيرادات غير الجبائية.

2- 2 - النفقات:

يتوقع أن ترتفع نفقات الميزانية إلى 4.322,9 مليار دج سنة 2008، مقابل 3.946,7 مليار دج سنة 2007 أي بزيادة قدرها 9,5%.

- ميزانية التسيير: تقدر بـ 2018 مليار دج مقابل 1652,7 مليار دج سنة 2007.

- ميزانية التجهيز: تقدر بـ 2304,9 مليار دج مقابل 2294 مليار دج سنة 2007.

3- 2 - الاستثمارات:

سترتفع تخصيصات الموارد بعنوان برامج الاستثمار إلى 1906 مليار دج، مسجلة زيادة قدرها 9,9% مقارنة بسنة 2007، وتخص منها قطاعات الفلاحة والري، المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، السكن والتربية والتكوين.

3- التدابير التشريعية الجديدة:

من أهم التدابير التي تضمنها النص مايلي:

1- 3- تدابير لفائدة الأسر:

- إعفاء حليب الأطفال من الرسم على القيمة المضافة المقدرة حاليا بـ 7%.

- مجانية نقل مرضى الجنوب ومرافقيهم إلى الشمال للاستشفاء.

- تخفيض نسبة الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لبناء السكنات التي لا تتجاوز 02 مليون دج، في حدود 2% لاستخلاف شاليهات زلزال سنة 1980، ويخص ولايات الشلف، عين الدفلى، تيسمسيلت وتيارت.

- تخفيض فوائد القروض الممنوحة لجميع

ضخ مبالغ هامة تصل إلى 166 مليار دج لتغطية الزيادات المقررة.

كما تضمن النص إعفاءات للرسم على القيمة المضافة، فيما يتعلق بالإيجار المالي لصالح البنوك والمؤسسات المالية قصد تحفيز أنشطة المصارف.

من ناحية أخرى، أصبح لاغيا، شرط التأسيس في شكل شركات برأس مال اجتماعي أدنى لمستوردي البضائع لإعادة بيعها على حالها. يستفيد من هذا الشرط حصريا شركات القانون الجزائري المقيدة في السجل التجاري.

واستجابة للإصلاح المالي؛ اتخذ تدبير بعدم قبول الغير حجز أرصدة البنوك والمؤسسات المالية الموجودة في حسابات الضبط المفتوحة لدى بنك الجزائر لتحسين أنظمة الدفع.

1- تأطير ميزانية الدولة لسنة 2008:

- السعر المرجعي لبرميل البترول حدد بـ 19 دولارا أمريكيا.

- سعر صرف الدينار الجزائري حدد بـ 72 دج للدولار الأمريكي الواحد.

- نسبة التضخم يتوقع أن تصل إلى 3%.

- صادرات المحروقات ستبلغ 18,5 مليار دولار أمريكي (على أساس السعر المرجعي المعتمد).

- واردات البضائع ستزداد بـ 10% بالدولار الأمريكي الجاري، لتصل إلى 26 مليار دولار أمريكي.

- النمو الاقتصادي يتوقع أن يصل إلى 8,8% وإلى 6,8% خارج المحروقات.

- عجز الميزانية قدر بـ 34,95% وسيخفض إلى 12,2% عند تدخل صندوق ضبط الإيرادات.

- عجز الخزينة قدر بـ 25,74% وسيخفض إلى 3% عند تدخل صندوق ضبط الإيرادات.

- صندوق ضبط الإيرادات، وصلت الأموال المودعة به بتاريخ 11 نوفمبر 2007 إلى 3601,4 مليار دج، وهي أموال تمكن توازنات الميزانية المعلن عنها من التحمل، علما أن موارد الصندوق الناتجة عن فوائض قيمة الجباية البترولية، بلغت 5.170,1 مليار دج منذ إنشائه سنة 2000.

وقد تم اقتطاع مبلغ قدره 1975,3 مليار دج أي

وتتمثل المراجعة المذكورة في:

- رفع الدخل المعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي من 60 ألف دج إلى 120 ألف دج في السنة.
- تقليص عدد أصناف المداخيل الخاضعة للضريبة من 05 إلى 03 وخفض النسبة الهامشية العليا من 40% إلى 35%.

- إلغاء المعالجة الجبائية القائمة على الوضعية العائلية للمكلف بالضريبة، وذلك بتخفيض العبء الجبائي على الأجور المنخفضة والمتوسطة (بما فيها المحصورة ما بين 10.000 دج و 20.000 دج شهريا).

2- 3- 3 - مراجعة بالتخفيض من 15% إلى 10% لنسبة الإخضاع للضريبة المطبقة على حصص الأرباح الموزعة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين، وإبقائها على 15% لغير المقيمين.

3- 3- 3 - تبسيط الإجراءات الجبائية بالنسبة ل:
- إقامة نظام عيني مبسط للخاضعين للضريبة الذين يتراوح رقم أعمالهم ما بين 03 و 10 ملايين دج.
- تبسيط عملية الاستنباط لتكاليف المقر للمؤسسات الفرعية وذلك باستخلاص جزا في 10% من وعاء حساب الضريبة على أرباح الشركات.
- إلغاء الاقتطاع الساري المفعول عند الاستيراد والمقدر بـ 04% من قيمة المواد المستوردة الموجهة لإعادة بيعها على حالها.

4- 3- 4 - تدابير لتشجيع طرق تمويل جديدة وتتمثل في:

- استبعاد الوعاء من حساب الضريبة على أرباح فوائض القيمة المنجزة عن بيع و/ أو رد بيع الأصول في إطار عمليات القرض الإيجاري من نوع (Lease back).

- الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية والشركات الممارسة للقرض الإيجاري بتسوية الاستهلاك الجبائي مع الاستهلاك المالي للقرض لتعزيز شركات القرض الإيجاري.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات الاقتناء التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية في إطار القرض الإيجاري.

الموظفين لاقتناء سكن بنسبة 03%.

- منع التنازل عن / أو بيع السكنات الاجتماعية الخاضعة لتمويل الدولة، من طرف أصحابها الشرعيين إلا بعد مضي ما لا يقل عن 10 سنوات.

2- 3- تدابير لتشجيع النشاط الاقتصادي وتتمثل في:

- مسح ديون البلديات إلى تاريخ 31 ديسمبر 2006.

- تخفيض نسب الفوائد على أصناف القروض البنكية المقدرة بمليون دج، على ألا تتجاوز 02% لإعادة بناء محلات ذات استعمال تجاري أو صناعي أو حرفي في ولايتي الجزائر وبومرداس والتي تهدمت بفعل زلزال 21 ماي 2003.

- رفع سقف الضغط المنخفض أو المتوسط لاستهلاك الطاقة الكهربائية لسكان ولايات الجنوب من 05 إلى 08 آلاف وات، وتخفيض بنسبة 50% لفوترة الكهرباء الذي سبق وأن نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2007، وتوسيعه إلى الفلاحين الصغار بالجنوب.

- إدخال تدبير لتقليص آجال تسديد الرسم على القيمة المضافة.

- إدخال تدبير يوضح تاريخ استنباط الرسم على القيمة المضافة.

- إلغاء شروط الترشح للنظام الجبائي لمجموعات الشركات.

- تسجيل تخصيصات ميزانية سنوية بعنوان دعم استغلال المؤسسات والهيئات المختلة ماليا.

- تخفيض التعريف الجمركية لقضبان العجلات المطاطية من 30% إلى 15%.

- تخفيض نجارات الصابون من 30% إلى 15%.

3- 3- 3 - تدابير جبائية تتمثل في:

- تخفيض الضغط الجبائي على المداخيل وتبسيط الإجراءات الجبائية، وذلك من خلال:

1- 3- 3 - مراجعة جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا لتخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات من 30% إلى 25% الذي أقر سنة 2006.

مفصلة حولها عند تقديم قانون المالية السنوي، مع ضرورة إخضاعها للرقابة المالية، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن الجهة التي تمارس هذه الرقابة.

- لماذا تستمر الحكومة في اعتماد سعر مرجعي لبرميل البترول بـ 19 دولارا أمريكيا رغم اقتراب سعره من المائة دولار من جهة، وتمويل عجز الميزانية من صندوق ضبط الإيرادات من جهة أخرى؟

- رغم الوضعية المالية المريحة للبلاد والتي سمحت برفع اعتمادات ميزانية التجهيز، إلا أنه لم يسجل إنجاز استثمارات منتجة لخلق إيرادات خارج المحروقات في قطاعات السياحة والصناعة والخدمات والفلاحة فإلى متى يبقى الاعتماد الكلي على المحروقات كمورد رئيسي للخزينة؟

- ماهو تقديركم للخسارة الناتجة عن عملية التصدير بالدولار والاستيراد بالأورو؟

- ماهي الضوابط المعتمدة لتسديد ديون البلديات وما نوعية هذه الديون؟

- ماهي الإجراءات التي ستتخذ لتفادي الرجوع مرة أخرى إلى دوامة مديونية البلديات؟

- هل بالإمكان تقديم حسيمة حول ما وصل إليه تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؟

- نسجل بإيجاب تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي على المؤسسات غير أنها تبقى مرتفعة ولا تشجع على التصريح برقم الأعمال الحقيقي، لذا لا بد من وضع سياسة جبائية مشجعة.

- إن تخفيض ضريبة الأرباح من 15% إلى 10% شيء إيجابي، لكنه لا يشجع على إنشاء شركات كبرى مثل شركات ذات أسهم.

- ماهو حجم المداخل الإجمالية التي تتحصل عليها الدولة من أرباح المؤسسات العمومية الاقتصادية؟ وهل يتم تمويل المؤسسات العاجزة من نفس المداخل أم من مداخل أخرى؟

- لماذا توضع قيود على سوق العقار لمنع بيع السكنات التساهمية لمدة عشر 10 سنوات؟ وهل تعتقدون أن هذا الإجراء كفيل بعدم تكرار الاستفادة؟

- الإعفاء من حق التسجيل لتحويل مواد التجهيز والعقارات المكتسبة في إطار عقود القرض الإيجاري.

3- 5- تدابير لمكافحة التهرب الجبائي والتزوير من خلال:

- تحديد قواعد الرقابة على سعر التحويل بين الفروع والشركة الأم.

- حظر استيراد وتصدير البضائع المقلدة.

درست اللجنة وناقشت نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2008، واستمعت إلى السيد وزير المالية، ممثل الحكومة، الذي قدم عرضا للنص ثم أجاب على العديد من الأسئلة والانشغالات والملاحظات التي طرحها السادة أعضاء اللجنة حول الأحكام والتدابير الواردة في النص.

أوضح السيد ممثل الحكومة في العرض الذي قدمه أمام اللجنة أن نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2008، يأتي في سياق مواصلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009)، وبرنامجي تنمية ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، واستمرار تطبيق الإصلاحات الكبرى التي شرعت فيها الدولة على كافة المستويات، لتحقيق تنمية وطنية شاملة، وذلك في ضوء تقديرات تأطير الاقتصاد الكلي والمالي للمشروع.

خلال مناقشة نص القانون تقدم أعضاء اللجنة بجملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات التي نلخصها فيما يلي:

1- نص القانون الإطار رقم 84 - 17 المؤرخ في 07 يوليو سنة 1984، المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية، على ثلاثة قوانين هي:

- قانون المالية للسنة؛

- قانون المالية التكميلي خلال السنة؛

- قانون ضبط الميزانية.

ويفترض أن قانون ضبط الميزانية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة، يقدم أمام البرلمان كل سنة، غير أنه لم يقدم رغم الوعود المتكررة بتقديمه!

- يوجد عدد كبير من الصناديق والحسابات الخاصة، لذا يتعين على الحكومة تقديم تقارير

- فيما يخص قانون ضبط الميزانية، هناك مشروع قانون عضوي قيد الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وسيضمن هذا القانون كافة الآليات اللازمة لضبط الميزانية.

- أما بالنسبة للصناديق والحسابات الخاصة فهي منصوص عليها في قوانين المالية وتخضع لرقابة قانونية (مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية) وأن الحكومة تسعى إلى تقليصها في المستقبل.

- فيما يخص تحديد سعر برميل البترول بـ 19 دولارا أمريكيا، فإنه يعود أساسا إلى ضرورة تكوين رصيد احتياطي لدى صندوق ضبط الإيرادات لمواجهة تقلبات السوق الدولية وضمان تمويل البرامج المستقبلية والمشاريع الكبرى.

- فيما يخص الاستثمارات المنتجة، فقد سجل نمو اقتصادي خارج مجال المحروقات وهو في تحسن مستمر وذلك بفضل السياسة الاقتصادية المنتهجة لتشجيع الاستثمار وخلق النشاطات المنتجة.

- أما بالنسبة لتسديد ديون البلديات فإن هذه الإشكالية ستجد حلها النهائي في إطار إصلاح النظام الجبائي المحلي الذي هو قيد الإعداد والدراسة على مستوى الوزارة.

- أما فيما يخص حصيلة تنفيذ اتفاق الشراكة فيمكن اعتبارها إيجابية إذ سجلت زيادة في الصادرات خارج المحروقات وانخفاض في الواردات خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2007.

- وحول تنمية المناطق الجبلية والحدودية فإنه متكفل بها في مختلف البرامج القطاعية.

- تعتبر نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر أقل نسبة مقارنة ببعض الدول خاصة دول الجوار وبالتالي فإن الإشكال بالنسبة للمؤسسات لا يرتبط فقط بالجانب الضريبي.

- بالنسبة لتخفيض الضريبة على الأرباح من 15% إلى 10% لفائدة الشركات المقيمة، فإن هذا الاجراء يهدف إلى تشجيع استثمار ونشاطات المقيمين والحد من تصدير العملة الصعبة وتحويلها.

- على غرار البرامج الخاصة الموجهة لولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، هل هناك تفكير في وضع برنامج لتنمية المناطق الجبلية والحدودية؟

- بدلا من اللجوء إلى رفع سعر المازوت وقسيمة سيارات ديازال لمكافحة التلوث وحماية البيئة؛ لماذا لا يتم تشجيع استعمال طاقات غير ملوثة وقودا للسيارات كالغاز الطبيعي؟

- في ماذا تستغل مداخل قسيمة السيارات وأين هي وجهتها والجهة التي تسيرها؟

- لماذا لا يعمم إجراء تخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية لبناء سكنات بالنسبة للمتضررين بفعل الزلزال في كل الولايات؟

- هل تخفيض نسبة فوائد القروض للموظفين لاقتناء سكنات بـ 03% يشمل البناء الفردي فقط أم جميع أنواع السكنات بما فيها التساهمي؟

- ماهي الآليات التي وضعت لتفعيل وتسهيل ومراقبة تمويل المشاريع الاستثمارية الشبانية للقضاء على البطالة؟

- لماذا لم يتم تعميم عملية تعويض الشاليهات المنجزة في البلديات المنكوبة إثر زلزال سنة 1980 إلى جميع الولايات التي استفادت من نفس البرنامج؟

- لماذا لا يتم تخفيض الضرائب والرسوم على الكتب والمجلات العلمية الجامعية على غرار الكتب المدرسية؟

- إن تطبيق نظام الضريبة الجزافية الموحدة على تجار التجزئة بنسبة 06% كان من المفروض أن يؤدي إلى انخفاض في الأعباء الضريبية، غير أن حجم الضريبة في الواقع قد تضاعف بنفس رقم الأعمال، فما تفسير ذلك؟

- هل يمكن تفادي مركزية قرار منح القروض للشباب لإنشاء مشاريع استثمارية؟

- ما هي كيفية تسيير الاحتياطي من العملة الصعبة؟

في رده على أسئلة وانشغالات وملاحظات اللجنة، أكد السيد وزير المالية على الخصوص ما يلي:

أفعال الغش وتزوير السلع وإقامة نظام شراكة حقيقية لهذا الغرض بين مختلف الجهات المعنية (مصالح الجمارك، الأمن الوطني، الضرائب، التجارة... إلخ).

الخلاصة

إن الدراسة المعمقة لقانون المالية لسنة 2008 تبين جليا أن هذا القانون يندرج ضمن مواصلة ديناميكية النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي شرعت فيه الدولة في البرنامج الخماسي (2005 - 2009). وبالفعل فقد تضمن العديد من التدابير الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع الاستثمارات والنشاطات المنتجة وتخفيف الأعباء على المواطنين لاسيما من خلال رفع أجور الموظفين ودعمهم بقروض للحصول على سكنات ومنح بعض الامتيازات لسكان الجنوب.

كما نص هذا القانون أيضا على إجراءات جبائية جديدة وتدابير لمكافحة التهرب الجبائي والتزوير ومحاربة الغش.

ذلكم - سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر- هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2008، أعرضه عليكم للمناقشة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشكر موصول لكافة أعضاء اللجنة.

الآن ننتقل إلى الجزء الثاني الخاص بهذه الجلسة والمتعلق بفتح باب النقاش حول نص قانون المالية لسنة 2008.

وكما قلت في بداية الجلسة، بودي إعادة التذكير بعدد من قواعد العمل اعتمدها في المكتب بعد مشاورات أجريناها مع كل من رؤساء المجموعات البرلمانية وكذلك مع هيئة التنسيق آخذين بعين الاعتبار المواعيد التي تحتتمها علينا الترتيبات القانونية التي تحدد آجال هذه المناقشة وتحديد

- وبخصوص تمويل المؤسسات العاجزة فإنه يتم من قبل صندوق ضمان المؤسسات مع الإشارة إلى أن هذا التمويل لا يخص إلا القادرة منها على الانتعاش ومواجهة السوق.

- فيما يخص القيود على سوق العقار فهذا راجع إلى الطابع الاجتماعي للسكنات، إذ إنها مخصصة أصلا للفئات ذات الدخل المحدود.

- بالنسبة لتشجيع استعمال الغاز الطبيعي وقودا للسيارات، سستم دراسة هذه المسألة بالتنسيق مع وزارة الطاقة والمناجم.

- أما فيما يخص تخفيض نسبة فوائد القروض الممنوحة للموظفين فقد حددها المجلس الشعبي الوطني ب 3% وسيتم توضيح كيفية تطبيقها ومجالها عن طريق التنظيم.

- فيما يتعلق بمسألة تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب، فهناك إطار تنظيمي معمول به حاليا في هذا المجال ينبغي تقييمه موضوعيا لتعديله إن اقتضى الأمر.

إن الإجراءات الصارمة المتبعة من قبل البنوك لمنح القروض تفرضها ضرورة التأكد من ملائمة المشروع وقدرة المستفيد من القرض على تسديده، إذ سجل بهذا الشأن أن ما يفوق 50% من القروض غير مسددة.

- أما فيما يخص تخفيض الضريبة والرسوم على الكتب والاشتراك في المجالات العلمية المتخصصة في قطاع التعليم العالي، سيتم التكفل بهذا الموضوع قريبا.

- أما بشأن كيفية تسيير الاحتياطي من العملة الصعبة، فإن هذا من صلاحيات بنك الجزائر الذي يقوم فعلا بإجراءات ومساعد على مستوى الأسواق النقدية العالمية لاستثمار هذه العملة.

- أما بالنسبة لعدم استفادة ذوي أصحاب المهن الحرة (الأطباء، المحامين...) من التخفيضات الضريبية، فهناك مشروع لإنشاء نظام جبائي مبسط خاص بالمداخيل لهذه الفئة.

- أما فيما يتعلق بمحاربة ظاهرة السلع المغشوشة، فقد اتخذت عدة إجراءات منها تجريم

يا فرنسا قد مضى وقت العتاب
وطويناه كما يطوى الكتاب
يا فرنسا إن ذا يوم الحساب
فاستعدي وخذي منا الجواب
نقول هذا وعبير ذكرى ثورة نوفمبر المجيدة
لا يزال يعطر مجالسنا، لنستنكر ونندد بما حدث
للنشيد الوطني من خلال حذف أحد مقاطعه
الخمس في الكتاب المدرسي، وما تأكد من تشويه
للتاريخ الجزائري والإساءة لآبائنا المجاهدين وإننا
بقدر ما نشكر الحكومة على متابعتها ومحاسبة
مرتكبي هذه الأفعال بقدر ما نطالب بضرورة كشف
الخيوط والأيدي الخفية الممتدة من وراء البحار
والتي تسيء لتاريخنا المجيد.
سيدي الرئيس،

إننا بعد تفحص هذا القانون ودراسته تبين لنا أن
ثمة جملة من الإنجازات الواجب التنويه بها
كالقضاء التدريجي على المديونية الخارجية التي
كانت ومن زمن قريب تثقل كاهل الدولة الجزائرية
وكادت ترهن أجيال الجزائر لولا لطف الله، ثم
السياسة الرشيدة في هذا الشأن، كذلك الأمر
بالنسبة لبعض المنشآت القاعدية الهامة كشبكة
الطرق والسدود ومحطات تحلية المياه وما إلى
ذلك ولكن في المقابل هناك العديد من النقاط تتجلى
من خلال السياسة المعتمدة في هذا القانون
تستوجب منا الوقوف عندها والتساؤل، ونذكر منها
على سبيل المثال:

1 - لماذا الإصرار على الاعتماد في الميزانية على
أساس السعر المرجعي 19 دولارا للبرميل الواحد
في الوقت الذي يتجاوز هذا الأخير في الأسواق
العالمية 90 دولارا للبرميل الواحد؟ ولم لا يعتمد على
سبيل المثال على أساس 40 دولارا للبرميل؟ ومن
يتحمل أمام هذا خسارة الصرف أمام بيع
المحروقات بالدولار الأمريكي واستيراد البضائع
بالأورو الذي يسجل يوميا ارتفاعا كبيرا أمام هذا
الدولار؟

2 - سيدي الرئيس، إن هذه الميزانية لا تبعث على
الأمل للأجيال القادمة كونها لا تزال - كما قلنا -

الموقف وكذلك نحن نعلم بأن السيدات والسادة
أعضاء مجلس الأمة مرتبطون هذه الأيام بمواعيد
ونشاطات أخرى خارج المجلس؛ فبغرض التوفيق
بين هذا وذاك تقرر ما يلي:

- مدة التدخلات سوف تكون في حدود 07 دقائق؛
- الكتل البرلمانية سوف تتدخل في حدود ربع
ساعة؛

- عدد المسجلين للتدخل هو 45 تضاف إليهم
تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية؛

- يعقب ذلك رد السيد الوزير؛
الأمر الذي يجعل أعمالنا تتراوح ما بين يومين
ويومين ونصف اليوم.

ولهذا وحتى نكون في الآجال المحددة التي
يحددها القانون وأيضا حتى نتيح المجال للزميلات
والزملاء لكي ينصرفوا إلى دوائهم الانتخابية؛
بودنا أن يتم الالتزام بهذه القواعد.

ملاحظة أخرى بودي قولها أو التأكيد عليها:
الكلام المجامل في بداية التدخلات، رجاء أعفونا
منه. الترحيب والشكر والتهنئة، رئيس الجلسة
تحدث عنها فلا داعي لتكرار الكلام المجامل، نحن
في إطار مناقشة جادة بودنا أن ينصرف هذا
النقاش إلى جوهر ولب الموضوع الذي نلتقي
لدراسته.

رجاء التفهم، والآن نشرع في المناقشة العامة
والمتدخل الأول المسجل هو السيد الشايب بن
سعيدان فليفضل.

السيد الشايب بن سعيدان: شكرا السيد
الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة معالي الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمح لي سيدي الرئيس في البداية أن أستهل
مداخلتي بقول شاعر الثورة مفدي زكريا:

سوناطراك والمتمثل في توقيف مداخل كبيرة ثابتة قانونية لبلديات قصر الحيران، حاسي الدلاعة، بن ناصر بن شهرة وحاسي الرمل بولاية الأغواط الأمر الذي أثر سلبا على تسيير هذه البلديات لدرجة أن رواتب العمال تأخرت لعدد من الأشهر والأغرب في هذا الأمر أن هذه الأموال لا تزال مجمدة ولم يتم تحريرها رغم تصحيح الخطأ.

6 - ما يسجل على هذا القانون هو غياب تسجيل ربط المنطقة الصناعية لحاسي الرمل بالسكة الجديدة لا سيما وأنها تعتبر همزة وصل بين كل الولايات ولها أهمية اقتصادية بالغة، هذه المنطقة التي لا يزال سكان الولاية يعانون وخاصة الشباب منهم من تهميش خصوصا في عملية التوظيف بالشركات المتواجدة بها والتي أصبح التوظيف فيها يتم مباشرة من العاصمة والأكثر من ذلك عمليات حظر البناء في منطقتي بليل وبوزبير مما عطل الكثير من المشاريع وإننا أمام معضلة التوظيف نتساءل عن إجراءات التوظيف العمومي التي حرمت الكثير من الشباب وهم يتمتعون بحياة مدنية وقد منحوا شهادات الوعد بالإعفاء من الخدمة الوطنية ولم يتم توظيفهم.

7 - سيدي الرئيس، جميل جدا أن يتم تعويض المتضررين في سكتاهم بقروض بنكية والشأن نفسه بالنسبة لمساعدة الموظفين في الحصول على سكنات ولكن الأجل منه:
(1) لماذا لا يتم منح قروض...

السيد الرئيس: شكرا للسيد الشايب بن سعيدان، السيد محمد الطيب سناني تقدم بتدخل كتابي سوف يحال إلى السيد الوزير ويرد عليه في حينه؛ والكلمة الآن للسيد داود حسين.

السيد داود حسين: شكرا سيدي الرئيس. حين تصفحنا لميزانية وقانون المالية المقدم من طرف الحكومة للبرلمان بغرفتيه؛ نجد العروض المستقبلية التي تدفع الموارد المالية من خلال البنود التي تحمل أرقاما لما يتوفر من موارد

تعتمد اعتمادا شبه كلي على مداخل المحروقات إذا لم يستدرك الأمر بالتفكير الجدي في تقديم محفزات للاعتماد في إعدادها على مداخل خارج المحروقات، والجزائر والحمد لله تزخر بمجالات استثمارية هائلة كالزراعة والصيد البحري والسياحة فلو كان التفكير جادا وتم استغلال الوفرة المالية المتاحة في تطوير الإنتاج الفعلي في هذه القطاعات باعتماد منهجية علمية في التحفيز والمتابعة بعيدا عن سياسة إهدار مال الخزينة هنا وهناك دون إنتاج أو أثر للإنتاج وخير دليل على ذلك عجزنا عن تحقيق اكتفاء الشعب الجزائري في مادتي القمح والبطاطا وهنا نتساءل عن مصير المزارع النموذجية التي كان لها إنتاج معتبر وتم التخلي عنها كما هو الشأن في المزرعة النموذجية ببلدية تاجموت ولاية الأغواط.

3 - سيدي الرئيس، إن غياب اعتماد منحة البطال في قانون المالية وأمام هذه الوفرة المالية ليبين مدى الخلل الواضح في سياسة الحكومة التي تشيد الجامعات والمعاهد لتخريج الكم الهائل من الإطارات الشبانية ثم لا توجد لهم المناخ الملائم في الحصول على مناصب الشغل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ولعل هذه المشكلة من أكبر الأسباب التي أدت إلى ظهور الآفات الاجتماعية التي تنخر اليوم في شبابنا من متاجرة في المخدرات والسرقات والمجازفة إلى ما وراء البحار بحثا عن العيش الكريم وصدق النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي قال: «كاد الفقر أن يكون كفرا».

4 - لقد جاء - سيدي الرئيس - في هذا القانون اعتماد شبكة الأجور الجديدة وإننا أمام هذه القضية نؤكد بأن هذه الشبكة الجديدة لم تنصف الكثير من القطاعات وأذكر على سبيل المثال مستخدمي قطاع التربية والتعليم من معلمين وأساتذة ومفتشين وعمال مما يستوجب إعادة النظر في هذا الأمر وليس العيب في الخطأ إنما العيب في التماهي في الخطأ.

5 - ونحن نتكلم في هذا القانون عن الجباية البترولية نستغرب عدم تلقي الإجابة الشافية عن الخطأ الذي تسببت فيه وزارة المالية وشركة

ثقافي واجتماعي وحضاري فيما أقيم من مهرجانات وسهرات؟ فالسؤال يطرح: هل الحضارة سهرات فنية ومهرجانات أم الحضارة روحها التوازن والعدل؟

ونطرح السؤال على سيادة وزير المالية حول ما خصص من اعتمادات مالية على عاتق الخزينة لهذه التظاهرة (الثقافية) التي لم تعط مفعولها والمغزى الحقيقي منها؟

فهذه الأموال التي صرفت من الخزينة كان من المفروض أن تصب في موقع يعود على المجتمع بالنفع والرفاهية وبالمقابل - سيدي وزير المالية - نرى أن توزيع القروض المفتوحة حسب تخصيص بعض القطاعات نجد أن القطاع السياحي يعتبر ضمن القطاعات التي لم تحظ باهتمام مالي واسع بالرغم من أهمية القطاع وفاعليته اقتصاديا وثقافيا واستراتيجيته سياسيا.

سيدي الرئيس، إنني أرى يوميا تنافسا بين المؤسسات في خلق الأعداء لإرهاق كاهل المواطن بالزيادة في الأسعار والتكاليف ببعض الخدمات والمستهلكات، مثال على ذلك: المواد الأولية، وهذا لا يتناسب ودخل الفرد اليومي وكأن البلاد في أزمة لا تزول إلا بزوال البترول وهنا نتساءل: متى يبلغ بنيان اقتصادنا تماما؟

إذا كان البترول قد تعدى سقف 90 دولارا ونحن ندرس ميزانيتنا على أساس 19 دولارا، وهنا يجدر بي سيدي الوزير أن أطرح استفسارا: هل التعامل بعملة الدولار ضرورة حتمية خاصة وأنك تعرف أنه في سقوط مستمر؟

سيدي الرئيس، إن المواطن البسيط يبقى في منأى عن هذا الريع البترولي المرتفع يوما بعد آخر ولا يرى المواطن سوى الرفع من الضريبة وعدم تخفيض القيمة المضافة؛ فالتقليص الضريبي في القيمة المضافة يعطي الدفع القوي للحركة الاقتصادية في البلاد وكذا فرص أخرى للعمل الجاد الذي يعود على الخزينة والمجتمع بالفائدة.

سيدي وزير المالية، إن هناك ضرورة ملحة لدراسة أسباب تعثر بعض المشاريع للسنة الماضية

وتخصيصها لتبدو كافية في نظر الحكومة؛ غير أنه كان من المفروض تقديم عرض مفصل حول ما سبق إنجازه وما صرف من أموال طبقا للمعمول به، إلا أنه - سيدي الرئيس - لم يراع هذا الجانب وهذا ما يستدعي القول بأننا مازلنا في نظر الحكومة أهل استماع لا أهل انطباع ولنا حرية التعبير والنقاش وليس لنا - مع الأسف - حرية التغيير.

سيدي الرئيس، لا نريد لغة أرقام سياسية بل نريد تمحيصا للحقائق وتشخيصا للعراقيل لنصل في أقصر وقت ممكن للنتائج.

إن سياسة الهروب للأمام كادت أن تعصف بالبناء الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا، حيث نرى التضليل في بعض الأرقام التي تقدمها بعض الوزارات أملا منها أنها تقدم صالحا.

ولا أدل على ذلك مما قدمته وزارة التضامن بأنها رفعت مساعدات المعوزين وهذا ذو دلالة واضحة على تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة والعجز الاجتماعي وفشل الحكومة في احتواء الظواهر الاجتماعية المسيئة للفرد والمجتمع بحيث تنفق هذه الوزارة مثلا أموالا طائلة من الخزينة العمومية دون نتيجة إيجابية ترجى من وراء ذلك، ونجد الشبيه لهذا التوجه لدى وزارة الفلاحة، حيث خصصت لها الحكومة ميزانية معتبرة القصد من ذلك الاكتفاء الذاتي والحد من ظاهرة الاستيراد غير أن الناتج كان عكس ذلك حيث وقعنا أمام عجز في بعض المحاصيل التي كلفت الدولة تشريعا خاصا وأضعفت كاهل الخزينة.

إذن يطرح السؤال: لماذا صرفت كل هذه الأموال من الخزينة العمومية للدعم الفلاحي ولم تعط فاعليتها؟ أكيد هناك خلل!

والسؤال يطرح كذلك: من يراقب هذه الأموال التي ضيعت نتيجة حسابات لا ندري ما المقصود منها؟ سيدي الرئيس، إن من سعادة المسؤول أن يرى ثمار عمله تزدهر وإننا دالون على الخير والدال على الخير كفاعله.

وهنا نطرح سؤالا حول العائد الثقافي والاجتماعي لسنة الجزائر عاصمة الثقافة العربية؛ فأين ما هو

كما نثمن حرص الحكومة على مراقبة إيرادات الميزانية وحسن توزيعها بكل شفافية ونزاهة على كل القطاعات كل حسب أهميته وملتزماته. إن مبادرة النظام الجديد لدفع الأجور في الوظيف العمومي وتبسيط الإجراءات الجبائية وتخفيضها لتشجيع المتعاملين وكذا محاربة التهرب الجبائي والتزوير وتدعيم الشغل يدل على عزم الدولة للسير قدما نحو مستقبل أفضل بتكريس الحكم الرشيد ومحاربة الفساد، والتركيز على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية كالزراعة والري والمنشآت القاعدية والتربية والتكوين والخدمات الجامعية ومنح التمدرس وغيرها من الإجراءات التي أثبتت نجاعتها لصالح المواطنين كفيلة بتدعيم العدالة الاجتماعية والاستقرار وبعث الطمأنينة في النفوس، ونحن نؤمن بأن الحل لا تأتي دفعة واحدة للوصول إلى الغد المأمول.

نغتنم هذه الفرصة لنطرح بعض المقترحات:

1- في مجال الفلاحة والري:
- حل مشكل العقار الفلاحي الذي يبقى مطروحا؛

- تدعيم الفلاحين والموالين؛

- خلق ميكانيزمات وتحفيزات للاستثمار في الهضاب العليا بتخفيض الضرائب وسعر الطاقة كالكهرباء والغاز؛

- المحافظة على البيئة؛

- بناء حواجز مائية في مجاري الوديان وخصوصا في الصحراء قرب الواحات لتزويد المياه الجوفية ونقص تسرب الأملاح، وعلى سبيل المثال ولاية بشار حيث يوجد فيها الكثير من الوديان التي يذهب ماؤها الوفير إلى رمال الصحراء.

2- في مجال التجارة: نشير إلى استفحال التجارة اللاشريعة التي أضرت بالتجارة الشرعية صاحبة الموارد الجبائية لخزينة الدولة والممولة لصندوق الضمان الاجتماعي.

3- أما في مجال تشغيل الشباب: فهناك جهود مبذولة ومشجعة من طرف الدولة لامتناس

والعمل على تلافيتها وتحديد مسارات بديلة للحد من معوقات العمل ورفع سقف الكفاءة لمنسوبيتها للتعامل الجاد والصحيح مع المبالغ المحددة لها. كما أن الأمر يتطلب المزيد من جرعات الرقابة المالية من قبل الوزارات لضمان الاستغلال الأمثل لتلك المخصصات والحد من أوجه الفساد بكل أنواعه وذلك ليتم تفعيل أدوات الترشيح لتوضيح الرؤى للجميع.

سيدي الرئيس، لدي بعض الأسئلة عن طريق الهللة وهي سهلة في مواضيع معقدة للسيد وزير المالية:

- هل - يا سيادة الوزير - يعيش اقتصادنا على رداات الفعل ولا يعيش لصناعة الفعل؟

- هل - يا سيادة الوزير - تعتبر الفلاحة في بلادنا قطاعا استراتيجيا هاما أم قطاعا ثانويا؟

وماذا تفسر نسبة النمو في هذا القطاع بـ 04% فقط؟

- هل تعتبر - يا سيادة الوزير - أن هناك مشكلة حينما تتحول مبيعاتنا النفطية بعملة أخرى غير عملة الدولار...

السيد الرئيس: شكرا للسيد داود حسين. السيدان عبد الله بوسنان ومحمد أزرار تقديما بتدخلين كتابيين أحيلنا إلى السيد الوزير وسوف يتم التكفل بالرد عليهما، الكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: بسم الله الرحمن الرحيم. يشرفني أن أتلو على مسامعكم ملخص بعض الملاحظات التي سجلتها بعد الاطلاع على مشروع قانون المالية لسنة 2008.

أول ما يلفت الانتباه هو الضعف الشديد لإيرادات الميزانية خارج منتج الجبائية البترولية.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2008 يعطي للتنمية - وفي كل المجالات - الأولوية ويسخر لها المبالغ المالية الضرورية كتدعيم الاستثمارات العمومية وجعلها في المستوى الذي تتطلبه احتياجات البلاد من مشاريع تنموية.

السيد كمال بوناح: السلام عليكم، صباح الخير.
السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة
الموقرون،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير،
لدي جملة من الانشغالات وربما سوف نسلّمها
لكم كتابيا لأن أمور الميزانية - كما هو معروف -
وشأن المال تتطلب اختصاصا ودقة وقراءة
للأرقام، بالتالي تدخلني سوف يكون مقتصرًا.

فقط فيما يخص تفحصنا للميزانية في قانون
المالية؛ سؤال موجه لمعالي الوزير: معروف لدى
العام والخاص أن الجزائر تعتمد على المداخيل
الناجمة عن البترول؛ ونعلم منذ عدة سنوات أنه كلما
تأتينا ميزانية لم نبرح الرقم 90% أو أكثر من مداخيل
الجزائر من البترول. ونعلم أن النمو خارج البترول
لم يتعد في أحسن الحالات 06 أو 06,5 إلى 07%.

بودنا السيد الوزير معرفة ما هي استراتيجيات
البلد فيما يخص على الأقل الرفع من المداخيل خارج
المحروقات خاصة إذا تعلق الأمر ببعض المواد
والمنتجات الاستراتيجية التي تهتم المجتمع الجزائري
كالقمح والحليب والدواء والأشياء أو القضايا
المتعلقة بالتغذية بالنسبة للمجتمع الجزائري.

للأسف كنا قد وضعنا برنامجا على أساس
الرفع من المواد الإستراتيجية - كما ذكرنا -
كالقمح والحليب والسمك (البروتينات) واللحوم
البيضاء واللحوم الحمراء فتفاجأنا بدخولنا في
متهات البطاطا هذه السنة حيث إن منتوجا
كالبطاطا - والذي كان المجتمع الجزائري ينتجه
ويصدره ويبقى فائضا - يجعلنا ندخل في
المناقشة حوله وي طرح على جميع المستويات.

بودنا معرفة ماهي الاستراتيجية المتوسطة
وبعيدة المدى فيما يخص الإنتاج أو التوجه خارج

البطالة كتشغيل الشباب وإلى غيره من الإجراءات،
لكن البنوك لا تلعب دورها في تمويل مشاريع
الشباب وبالتالي لا تتماشى مع الخطاب السياسي.
ومن جهة أخرى يجب تدعيم - كذلك - التكوين
المهني وإعادة الاعتبار للمهن وقيمة العمل اليدوي
حتى يتيقن الشاب بأن سر النجاح هو العمل
والمثابرة.

- كذلك تشجيع نوادي الطيران التي تضمن
تكويننا نظريا وتطبيقيا يمكن الشباب من اكتشاف
تقنيات قيادة الطائرات الصغيرة والمروحيات التي
تستعمل في الفلاحة كمحاربة الجراد مثلا ونقل
المرضى وجرحى حوادث الطريق خصوصا في
الصحراء حيث تبعد المسافات ويصعب إنقاذ
جرحى الحوادث أو المرضى المستعجلين.

فإذا سخرننا مروحيات مجهزة للحماية المدنية
والمستشفيات سننقذ بحول الله الكثير من ضحايا
حوادث الطرقات والاستعجالات الطبية.

4 - أما في مجال الصحة: فيجب التركيز على
الوقاية في جميع ميادين الصحة كالتلقيح والكشف
المبكر لبعض الأمراض وغيرها ونحن نعلم أن بعض
الأمراض المعدية بدأت بالظهور مجددا كمرض
السل.

كما يجب إدراج مرض الإيدز في قائمة الأمراض
المزمنة للعلاج المجاني.

تدعيم المستشفيات وخصوصا في الجنوب
بالمعدات الطبية وصيانتها وجعل حوافز لتمكين
الأطباء المختصين من الذهاب إلى الجنوب لا لقضاء
الواجب المدني بل جعلهم يستقرون في الجنوب.

وفي الأخير أعيد الكرة مرة ثانية لأطرح مطلب
سكان منطقة سبدو بولاية تلمسان الذين يأملون في
ترقية مدينة سبدو العريقة إلى ولاية منتدبة في
التقسيم الإداري المرتقب؛ والسلام عليكم ورحمة
الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد، الكلمة
الآن للسيد كمال بوناح.

المحروقات؟

متى نخرج من هذا الرقم المتمثل في أكثر من 90% من المحروقات؟

نقطة ثانية: رأيت في الميزانية قضية السكن؛ هناك مشروع فخامة رئيس الجمهورية المتمثل في الوصول إلى مليون سكن.

جيراننا في الدول العربية والدول المجاورة يتوجهون في قضية السكن إلى البنوك.

لأول مرة نشجع الانخفاض إلى 03% في نسبة الفوائد بالنسبة للقروض الموجهة للبناءات، لكن مشروع التحدي الجزائري هو بناء أكثر أو ما يعادل مليون سكن لكن البنوك لم تتواكب ولم تتماش مع هذا التطور لأن تحدي الجزائر هذا متوجه - على الأقل - لمساعدة المواطنين، وهنا بودي أن تُخفف نسبة 03% هذه فيما يخص البناء وفيما يخص اقتناء سكنات حتى نعطي المجال للطبقة المتوسطة - على الأقل - للتوجه إلى الحصول على سكنات بالاعتماد على نفسها.

ثالث نقطة - ومن الممكن أن تكون خاصة - لاحظت أن بعض الولايات استفادت بالدعم نتيجة تعرضها للزلازل كبومرداس، تيبازة والجزائر العاصمة.

سيدي الرئيس، قسنطينة تعاني من ظاهرة الانزلاق ولدينا 100 ألف عائلة يجب ترحيلها وأكثر من 15 ألف سكن مطلوب، بودنا أن تدمج ولاية قسنطينة للاستفادة مثلها مثل الولايات الأخرى التي أصابتها كوارث أو ظواهر طبيعية، لأن المدينة القديمة تضم أكثر من 3500 سكن وهي تقع في قلب مدينة قسنطينة ووسطها وسكناتها قديمة جدا وبالتالي أراد السكان ترميم سكناتهم واسترجاعها وخاصة أن المدينة تعتبر إرثا قديما وتلعب دورا من الجانب السياحي ولدينا المنطقة الغربية لمدينة قسنطينة والشرقية الغربية بالنسبة لها تعاني من الانزلاق.

فبودنا أن تدمج مدينة قسنطينة ضمن الولايات المستفيدة من الإعفاء الضريبي على الأقل من أجل التشجيع، لأن هناك سكنات ومحلات وإمكانيات

الولاية والبلدية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بوناح، الكلمة الآن للسيد نور الدين بلعرج.

السيد نور الدين بلعرج: شكرا.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي وزير المالية المحترم،

معالي الوزراء المحترمون،

زملائي، زميلاتي أعضاء المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية التقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني خصوصا، وكافة أعضائه على إغائهم المادتين المقترحتين للزيادة في أسعار المازوت وقسيمة السيارات - هذه يستبشر المواطن بها خيرا فهي لم تطبق - كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع أعضاء لجنة المالية لمجلس الأمة على ما بذلوه من جهد لمناقشة قانون المالية.

من خلال اطلاعي على قانون المالية يظهر أن الحكومة عازمة على تحقيق الأهداف التي سطرته في برنامجها وخاصة ما تعلق بالشق الاقتصادي ومحاولة تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين وذلك اعتبارا لعدة مؤشرات.

طبعا الحكومة تسطر البرنامج من أجل المواطنين والمواطنات والشعب الجزائري برمته.

كذلك تكلمنا عن البترول كثيرا؛ 95 دولارا للبرميل،

وقد قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-:

«إخشوشنوا فإن الحضارات لن تدوم» ربما في يوم

من الأيام ينزل سعر البترول إلى حتى 07 دولارات،

نحن نتمنى أن يرتفع إلى 2000 دولارا! لكن في

ميزانية الدولة - السيد وزير المالية - ظننت بأن

الفلاحة خصصت لها 03% من ميزانية الدولة وهو

شيء ضئيل وضئيل جدا لأنه كما تعلم أن الجزائر

شاسعة وفيها أراضي شاسعة وأعطيك على سبيل

العاصمة رأيت مقر بورصة الجزائر فلاحظت أن بنايتها كأنها قصديرا! ونحن نرى بورصات العالم عبر الشاشة - فنحن لم نزرها- تتوافد عليها الناس ذهابا وإيابا، في حين بورصتنا تتآكل أحجارها وتتهدم رغم أن الدولة في حالة جيدة والحمد لله! كان يجب أن يقصدها المتعاملون المستثمرون في كل لحظة؛ ونحن نراها فارغة وسوف تتهدم، فلماذا ركبت بورصة الجزائر؟ وماهي أسباب جمودها؟ وماهي الإجراءات التي ترونها - السيد ممثل الحكومة- مناسبة للنهوض بها ودفعتها لتكون منارة التعاملات الاقتصادية والسندات المالية، ذلك لأن البورصة في كل البلدان هي قبلة للمتعاملين ولرجال الأعمال وهي محددة لسوق التعاملات المصرفية والمؤشرات التجارية.

كذلك - السيد وزير المالية - قمتم بوضع آلات رائعة في مراكز البريد والبنوك خاصة بالدفع للمواطنين؛ ولكن حين يضع الشخص تلك البطاقة في الآلة طالبا مبلغ 10.000 دج في الشهر يتلقى 4000 دج أما مبلغ 6000 دج فلا يخرج والسبب هو أن الأوراق النقدية ذات 200 دج ممزقة!!

من الأجدر أننا إذا صنعنا شيئا أن يكون متقنا ليستفيد منه المواطن وكذلك لا تركزوا على تسهيل الدفع لمواطني الولايات فحسب بل حتى على مواطني المناطق النائية، الذين يعجز الواحد منهم عن الذهاب إلى هذه المراكز لسحب أجره نقدا وخاصة أنها تقع في وسط المدينة.

محاربة التهرب الضريبي خاصة لدى المستوردين: السيد وزير المالية، السيد فخامة رئيس الجمهورية أصدر تعليمة وتحديثنا عنها هنا في مجلس الأمة وتم تمريرها وهي موضوع البطاطا تلك.

البطاطا قبل أن تستورد كان سعرها يقدر بـ 70 دج ولكن بعد أن رفعت عنها الرسوم والضرائب وما شابها بقي سعرها 70 دج، لا أعلم من استفاد منها؟! هل استفاد منها مستوردها أم المواطن الذي بقي يشتريها بـ 70 دج؟

كان على الأقل -إذا خفّضتم على المستوردين هذه الرسوم والضريبة على القيمة المضافة- أن

المثال - سيدي الرئيس- والحمد لله الذي أنعم علينا بأضخم مشروع وهو الطريق السيار شرق- غرب، وبهذا فلا ينقصنا في الوقت الحالي غير المستثمرين الأجانب أو الخواص لأن - وسأعطيكم مثالا حيا- بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع العام، في الشلف لدينا مصنع الإسمنت وهو تابع للقطاع العام بحيث ينتج 2500 طن ويُشغل 2000 مواطن فما بالك الطريق السيار المار من الجزائر العاصمة إلى وهران لو توجد به على حافة الطرقات مستثمرات كبيرة؟! ولدينا مطار دولي وميناء دولي وكذلك لدينا المدن الجديدة التي بإمكانها الإنقاص من عبء بطالة الشباب وذلك بتشغيلهم. هناك مدينة جديدة في الشلف شغلت تقريبا 2000 مواطن.

سيدي وزير المالية، هنا لدي ملاحظة وطبعا هي من انشغالات المقاولين؛ حيث يقولون إننا كلما ذهبنا لعرض الخدمات في المشاريع التي نأخذها حوالي 80 مليارا أو 90 مليارا فإن الضمان يتعبهم، وهذا لأن الدفعة الأولى تقدر بـ 08 ملايين على الأقل لكل ضمان - وطلبا منهم- ولكي يسهل على المقاولين التعامل كان من الأحسن أن يقتطع جزء من مبلغ الضمان هذا من كل فاتورة تدفع لهم. هذا انشغال، ربما يدرس في قانون الصفقات.

كذلك أقول بأنه يجب الاهتمام بالشباب وهنا أشكر مبادرة فخامة رئيس الجمهورية الذي أعطى أهمية وأهمية كبيرة للشباب. فبودي أن أتدخل هنا، لأن الشباب ليس قضية فخامة رئيس الجمهورية أو قضية والي أو قضية رئيس دائرة ولكن هو قضية الجميع، قضيتنا نحن جميعا حتى نحاول أن لا نترك أولادنا يموتون في البحر وأن لا نترك أولادنا يتعرضون إلى التلغيم من طرف أشخاص لأننا لا ننسى أن أعداء الدولة موجودون في كل مكان؛ يلغمون طفلا في الثالثة عشرة من عمره ويأمرونه بتفجير نفسه في موكب رئاسي أو في موكب وزير أو والي؛ هذا عيب وعار علينا فيجب أن نكون جديين من هذه الناحية!

كذلك - السيد وزير المالية- مرورا بالجزائر

وزير المالية، ممثل الحكومة والشكر موصول إلى أعضاء اللجنة المختصة على جهودهم في تحضير وعرض هذا المشروع للمناقشة.

السيد الرئيس المحترم، نعيش هذه الأيام أجواء استعداد ضيوف الرحمن للتوجه إلى البقاع المقدسة في ظل الحملة الانتخابية للمحليات آملين أن ينال الوطن والشعب من الحجاج دعوة خير وحفظ وأن يفوز في الانتخابات الأصلح والأقدر على خدمة الدين والوطن والشعب.

السيد الرئيس المحترم، يأتي مشروع هذا القانون المعروض علينا للمناقشة ونحن مازلنا نشهد استمرارا في نهج عولمة مهيمنة نعدها استعمارا جديدا ظاهره الدفاع عن الحريات والديمقراطية وباطنه الإذلال والتبعية والترحيل والإبادة والتجويح ولا أدل على ذلك مما يحدث في كثير من بلدان العالم (فلسطين، العراق، لبنان، باكستان) والتهديدات المستمرة للبعض الآخر كسوريا وإيران والسودان.

تأتي مناقشة هذا المشروع كسابقه وقد اعتمد نسبة أكثر من 90% على الجباية البترولية غير المتجددة والمعرضة أسعارها للاضطراب في أية لحظة لا قدر الله ومع دعوتنا وبصوت عال إلى عدم جعل اقتصادنا لا يزول بزوال البترول أو تقلبات سعر البترول في السوق وقد عبرت منظمات دولية مختصة في تقدير المخاطر الاقتصادية للدول عن بلدنا بما يلي: إن التقارير خارج إطار المحروقات في الجزائر لا تعطي أي ضمانات ذات مصداقية لأنها تشكل التعبير السياسي الظرفي وليس الترجمة الصادقة للحقائق الاقتصادية للبلاد مما يجعلنا نتخوف من هشاشة اقتصادنا المبني على مصدر واحد. السيد الرئيس المحترم، رغم ما سجلناه في هذا المشروع من دعم للنمو ومحاولة لتحسين الظروف المعيشية للمواطن وتكريس التوازن الجهوي وتخفيض الضريبة ودعم إنجاز المشاريع وهي أهداف ننوه بها ونشجعها بالإضافة إلى تثميننا للتدبير الذي خول للسادة الولاة بتحويل نسبة 20% على الأكثر بين قطاعين مع دعوتنا إلى أخذ رأي

يصبح سعر البطاطا 30 دج أو 25 دج وليس أن يبقى نفسه، وعليه يجب تطبيق القانون بحذافره.

وهناك نقطة شغلت المواطنين في المدة الأخيرة تتعلق بانعدام هذه الأوراق النقدية التي ذكرتها. كذلك أتوجه بالشكر إلى وزارة الشؤون الدينية التي وضعت هذه المرة شيئا خاصا لحاجنا حتى يؤدوا مناسك الحج خاصة للذين يذهبون كل سنة حيث منحتهم 05 سنوات وهذا شيء جميل جدا. وأملتي؛ ولديك السيد وزير المالية الملف الخاص بالفلاحة على مستوى ولاية الشلف تحدثت عنه في الجلسة الأولى وهو قطاع "القياد" أولئك والملف موجود بحوزتك، حيث إن أخ صاحب الأرض يتحدث ويقول: «أنا تخلصت من فرنسا فلا بد أن ترجع الأرض التي تستغلها في الشلف إلى الدولة والدولة تمنحها لمن أرادت».

السيد الرئيس، دقيقة لوسمحت، أشكر وزارة العدل على التدخل الذي تدخلت به وأشكر النيابة العامة لولاية الشلف ورئيس مجلس قضاء الشلف على الملف الذي أخذه باهتمام وربما سوف يعطي لكل ذي حق حقه.

نتمنى - إن شاء الله - أن ندخل عرسا ديمقراطيا بعد الانتهاء من الانتخابات المحلية. تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بلعرج، الكلمة الآن للسيد علي سعداوي.

السيد علي سعداوي: بسم الله الرحمن الرحيم. السادة الأفاضل:

رئيس مجلس الأمة، معالي وزير المالية ممثل الحكومة، معالي الوزراء، أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام والصحافة، جميعا السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. السيد الرئيس المحترم، جزيل الشكر إلى معالي

وفي قطاع الصحة سجلنا تحسنا في الوسائل إلا أننا سجلنا تزايد وتفشي أمراض خطيرة ندعو إلى دراسة أسبابها وإيجاد الحلول لها وعلى رأسها السرطان.

وفي قطاع الفلاحة وما أدراك ما الفلاحة التي تعطي أموالا كبيرة وتربح أراضي قاحلة فأين أثر هذا الدعم والقرض والتمويل الفلاحي وندعو إلى لجان متابعة وتحقيق في هذا القطاع.

وفي قطاع السكن لاحظنا قلة الحصص السكنية الممنوحة للولايات مع عدم توزيع ما أنجز منها ونسأل لماذا؟

وفي قطاع الشباب والرياضة شاهدنا منشآت ومركبات رياضية بدون وسائل وحتى المجهزة منها بدون مسير ولا حتى حارس فهي معرضة للنهب والسرقة وندعو إلى تفعيل هذه المنشآت الرياضية.

وفي قطاع الأشغال العمومية وعلى ما سجلناه من وفرة مشاريع في هذا القطاع إلا أننا وبكل أسف سجلنا عدم الجودة والدقة في الإنتاج وأنبه إلى ضرورة تخصيص مشاريع وزارية هامة بالطرقات لدائرة آفلو وبالضبط بلدية آفلو لما تعرفه طرقها من تدهور وعدم صلاحية.

هذا الأمر يدعونا لأن نقول: ليس معقولا أن تبني الميزانية على 19 دولارا ومازال حجم المشاكل في قطاعاتنا كبيرا، ونتساءل أين أوجه صرف باقي إيرادات المحروقات؟ وهل من حق الحكومة أن تتصرف فيها دون عرضها على البرلمان بغرفتيه؟

هذا من جهة، لكن ما عايناه أثناء زيارتنا الميدانية وبمرارة هو المعاناة الكبيرة للمواطنين بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع كالذئق والزيت والسمن والعلف وسمحوا لي أن أنقل لكم ظاهرة ما نحسب أنها توجد في الشعب الجزائري وهي ظاهرة بكاء المواطن أمام الجميع بسبب ظروف معيشته القاسية وعدم قدرته على تقديم أهم الحاجيات لأولاده من مأكّل ومشرب ولوازم؛ الأمر الذي يدفعنا إلى رفع أصواتنا عاليا لنقول رفقا بهذا الشعب ومزيدا من الجهد حتى ترفع معاناته وتحل

برلمان الولاية الذي يمثله المجلس الشعبي الولائي وأيضا شكرنا على الجهد الذي أدى إلى الزيادة في إيرادات الميزانية خارج المحروقات والمقدرة بـ 05,1% مقارنة بسنة 2007 ونتأسف عندما كان أغلب هذه الزيادة من منتوج الجباية العادية وليس من موارد القطاعات المختلفة كالقلاحة والتجارة والصناعة. كل هذا الشكر والتمثين لا يمنعنا من تسجيل بعض الملاحظات الهامة وهي:

1 - عدم عرض تقرير تقييمي وتحليلي لأرقام ميزانية 2007، هذا التقرير أمر ندعو إليه ونراه ضروريا؛

2 - عجز الحكومة عن إيجاد إيرادات أخرى خارج المحروقات؛

3 - زيادة انتشار وتفشي ظاهرة الفساد الذي أضر بالعقول والأموال والأنفس والأعراض، قال الله عز وجل «إن الله لا يصلح عمل المفسدين».

السيد الرئيس المحترم، الآن اسمحوا لي وبعد الزيارة الميدانية التي قمنا بها نحن أعضاء حركة مجتمع السلم في ولاية الأغواط إلى جميع بلدياتها وذلك في شهر أوت من هذه السنة للالتقاء بالمسؤولين والمواطنين تحضيرا لمناقشة مشروع قانون ميزانية 2008، هذه الزيارة التي سمحت لنا بتسجيل مجموعة ملاحظات نرفعها إلى الحكومة أملين أخذها بعين الاعتبار.

رغم الضخ المالي لتحسين أوضاع جميع القطاعات والقضاء على مشاكلها إلا أننا سجلنا أن هذه القطاعات مازالت تحتاج إلى مزيد من العناية والمراقبة الصارمة في ترشيد أموال هذه القطاعات والعمل على أن يكون إنجازها جيدا ومتقنا ولعل الاكتظاظ الذي شاهدناه في الأقسام والنقص في الوسائل والكتاب المدرسي مع الأخطاء الموجودة به والاعتماد في تدريس أبنائنا على معلمين وأساتذة من عقود ما قبل التشغيل وتأخر دفع مخلفات موظفي قطاع التربية والتعليم، وتأخر التسجيل وإجراء الامتحانات الخاصة بالأساتذة المجازين وعدم إيجاد حل للمصابين بالأمراض المزمنة في هذا القطاع.

وبلغ احتياطي الخزينة أكثر من 50 مليار دولار وأقصد (صندوق ضبط الإيرادات) الذي وللأسف الشديد كهيئة تشريعية لا نعرف منه إلا اسمه كبقية الشعب فألى متى يبقى الوضع كذلك؟ نرى بالمقابل القدرة الشرائية للمواطن في تدهور فظيع مع الارتفاع الفاحش الذي تعرفه المواد الأساسية التي يقتات منها المواطن مما زاد في معاناة الأسرة الجزائرية والتي لا تتعدى نسبة العمل فيها الفرد الواحد في الأسرة على الأكثر.

سيدي الرئيس، لقد استبشر المواطن خيرا يوم أن سمع بحذف الرسوم الجمركية على استيراد البطاطا مما يتطلب انخفاض سعرها في السوق الوطنية ولكنه يفاجأ بالنوعية الرديئة والسعر المرتفع الذي لم ينزل عن 60 أو 70 دج كما قال زميلي، فما استفاد المواطن ولا خزينة الدولة ولكن المستفيد الأكبر هم أصحاب الأموال والمضاربون، فأين هي الرقابة؟

سيدي الرئيس، مازال لهذا المواطن بصيص من الأمل وهو يتربح دخول شهر جانفي 2008 بداية تطبيق السلم الجديد للأجور فأتمنى ألا نخيب آماله، هذا أولا.

ثانيا، فيما يخص عقود الملكية - سيدي الرئيس - تعرف ولايات كثيرة وعلى رأسها ولاية سكيكدة تجميدا لعقود الملكية في الوكالات العقارية الولائية وهذا بسبب رفض الموثقين تحرير العقود لأن المدراء الولائيين لهذه الوكالات مازالوا يمارسون نشاطهم بالنيابة، ولم يتم تعيينهم بصفة رسمية كمدراء من وزارة الداخلية، وعلى الرغم من تدخلنا مع الجهات المعنية ووعودهم بحل المشكل فإنه إلى حد الآن لا أمل في الأفق والمواطن دائما هو الذي مازال يدفع الثمن.

3 - فيما يخص الطابع الجبائية - سيدي الرئيس - لسنا ندري هل الدولة عاجزة عن توفير هذه الطابع الجبائية - وهذا غير معقول - أم هو سوء تسيير وتنظيم نظرا لعدم توفرها سواء على مستوى القباضات أو على مستوى مراكز البريد؟ وهذا عبر التراب الوطني ويبقى المواطن يجتاز

مشاكله وما أكثرها.

وبإيجاز وبكل أسف شاهدنا زيادة معاناة الفئات الاجتماعية المحرومة واتساع مظاهر الفقر والحرمان وتدهور المستوى المعيشي للمواطن، هذه المظاهر السلبية التي تتناولها وسائل الإعلام، يوميا ليست في الحقيقة سوى انعكاسات وإفرازات لاحتكار السلطة للثروة وتضييق هامش الحريات واهتزاز ثقة المواطن في دولته وهشاشة الطبقة الوسطى وتقليص دور المنتخب على جميع المستويات وندعو إلى رفع الحظر على قانون الولاية والبلدية وتقديمه إلى البرلمان للمناقشة ونتساءل لماذا هذا التأخر وماهي مبرراته؟

السيد الرئيس، قناعتنا أنه لا يمكننا التغلب على هذه التحديات وغيرها إلا بالعمل الجماعي الجاد في ظل مناخ منسجم ومتكامل تسوده الثقة المتبادلة والتعاون وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة بعيدا عن التخاصم والتنافس العقيم والسلوك التصادمي ولا يتحقق هذا في نظرنا إلا من خلال الاستمرار وبكل قوة في تجسيد المصالحة التي هي مسار وليست قرارا وثقافة سياسية إصلاحية جديدة مستمرة وليست موسمية والاستمرار في الحوار الجاد وهذا كله من أجل الحفاظ على الوطن والمواطن معا.

السيد الرئيس، فلنكن جميعا في مستوى هذه التحديات والله هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي سعداوي، الكلمة الآن للسيد حفيظ شاي.

السيد حفيظ شاي: شكرا لكم سيدي الرئيس. بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أيها السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، في الوقت الذي نرى فيه سعر البرميل في السوق الدولية قد تجاوز 90 دولارا،

أحييكم.

في العام الماضي وفي مثل هذا الوقت عرض علينا قانون المالية لسنة 2007 وناقشناه وصادقنا عليه.

والتزم السيد وزير المالية آنذاك بإحالة قانون ضبط الميزانية على البرلمان كما تنص على ذلك المادة 160 من الدستور.

طبعا ضبط الميزانية يساعدنا على معرفة كيفية صرف الأغلفة المالية، هل هناك عجز؟ هل هناك فائض؟ هل هناك باقي للإنجاز بالنسبة لاستهلاك الميزانية التي على ضوئها تحدد ميزانية هذا العام؟ لكن يبدو أننا هذه المرة أيضا سنكون أمام نفس السيناريو: نناقش، نسأل ثم نصادق ولا نسأل عن الباقي.

هل مهمتنا أن نرفع الأيدي فقط؟ وما دام الأمر كذلك فلماذا نتعب أنفسنا ونجتمع؟ فإمكان الحكومة أن تقرر ما تشاء ما دامت الجهة التي تراقب لا تعرف شيئا عن ذلك ولا يمكنها أن تعلم!

واسمحوا لي - السيد الرئيس - أن أقول بأننا كبرلمانيين قد سحبت منا صلاحية الرقابة على الحكومة في أهم القطاعات وهو القطاع المالي، وقانون المالية كما يعرف الجميع هو أب القوانين، والحقيقة أننا عندما نصادق على قانون المالية فلا يعني ذلك منح صك على بياض للحكومة إنما فوضنا لها الأمر في صرف الأغلفة المالية المرصودة والتي ناقشناها لتخبرنا في النهاية من خلال قانون ضبط الميزانية ماذا فعلت؟ أقول التي ناقشناها لأن التي لم نناقشها هي أعظم وأكبر.

إن مشروع الميزانية أعد على أساس 19 دولارا للبرميل والجميع يعلم أن سعره قارب 100 دولار، إذن نحن لا نناقش سوى 20% من حجم عائدات النفط. أقول نناقش ولا نراقب! أليس من حقنا معرفة أين وكيف يخصص ذلك الفارق: 80%؟ وحتى هذا الفارق فهو أكبر من هذه الميزانية بـ 03 مرات.

كما نتمنى أن نطرح أسئلة كثيرة حوله: ما هو المبلغ الحقيقي؟ أين يستثمر؟ وما هي الفائدة التي يحققها؟

الولايات حتى لا نقول يجتاز المدن من أجل شراء طابع خاص بالوثائق الرسمية؛ مع لفت الانتباه أنك قد تجدها عند المضاربين بأسعار خيالية، فلا بد من إيجاد حل ناجع لهذا المشكل خاصة ما تعلق بالوثائق الرسمية.

4 - فيما يخص الأوراق النقدية ذات 200 دج - سيدي الرئيس - إننا لنأسف كل الأسف على تداول هذه الأوراق النقدية في السوق الوطنية وهي في حالة يرثى لها حتى أصبحت عدادات النقود الورقية لا تستطيع عدها أو نقول حتى المواطن لا يستطيع عدها على الرغم من أن المواطن البسيط يبحث عنها حتى ولو كانت على ماهي عليه، فإلى متى تبقى هذه الأوراق متداولة في السوق؟ ألم يحن الآن الوقت لتعويضها؟

سيدي معالي الوزير، أنقل لكم رسالة شفوية من مواطني بلدية بكوش لخضر بولاية سكيكدة من أجل تسجيل الشطر الثاني من المحيط المسقي لسد زيت العنبة وكذا تزويد منطقتي مكاسة وسيدي سعيد بالغاز الطبيعي نظرا لمعاناتهم خاصة في فصل الشتاء.

وأخيرا سيدي الرئيس، فيما يخص العلاوات الخاصة بالمرأة الماكثة في البيت؛ سيدي الرئيس، لا يُعقل ولا يُقبل أن ترتفع العلاوة الخاصة بالمرأة التي لها أولاد لتصل إلى 800 دج - وهي طبعا غير كافية - وتبقى الخاصة بالتي ليس لها أولاد في 45 دج، فإن أردتم حفظ ماء وجهها فإما إلغاؤها نهائيا أو ارفعوها مثل مثيلتها التي تتقاضاها ذات الأولاد. هذا ما لدي أن أقوله، وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حفيظ شاوي، الكلمة الآن للسيد الحاج العايب.

السيد الحاج العايب: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، أيها الجمع الكريم،

بشكل قانوني.

واسمحوا لي إذا ما ركزت في تدخلي على هذا الجانب فإنه بكل بساطة عندما يكثر المال يكثر الفساد.

وإذا لم نتمكن من توقيف الفساد فيصبح الرخاء المالي الذي تعرفه الجزائر لا معنى له.

السيد الرئيس، لا شك أن هذا القانون قد أخذ بعين الاعتبار الزيادات في الأجور التي قررتها الحكومة بالنسبة للعمال، لكن هذه الزيادات تظهر أنها عديمة الفائدة أمام ارتفاع الأسعار خاصة في المواد الأساسية فهي تعطيه زيادة في الأجور باليد اليسرى وتأخذه كزيادة في الأسعار باليد اليمنى. إذن لا نستطيع أن نتكلم عن تحسين حقيقي للمستوى المعيشي للمواطنين.

أذكركم أن سعر القنطار من السميد وصل إلى 6000 دج وهو قوت أغلبية الجزائريين، وإن البطاطا مازالت في حدود 65 دج رغم الأطنان المستوردة منها والتي لا يستهلكها العباد في تلك البلاد، واللتر من الزيت بـ 120 دج!!

قدمت هذه الأمثلة البسيطة لأنه كان في اعتقادي...

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج العايب، باقي التدخل يمكن منه السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد عبد الحميد مداود... غير موجود؛ السيد ميلود ميم... غير موجود؛ السيد محمد بوخلخال... غير موجود؛ الكلمة الآن للسيد رشيد أعرابي.

السيد رشيد أعرابي: شكرا سيدي الرئيس، صباح الخير عليكم، أزول فلاون.

بعد القراءة والدراسة القيمة لمشروع قانون المالية لسنة 2008 الذي عرض على مسامعنا من طرف السيد وزير المالية للنقاش لدينا بعض التساؤلات والملاحظات والاقتراحات التي تتمحور فيما يلي.

إن الدولة تسعى إلى تخفيض فواتير الاستهلاك للطاقة الكهربائية للفلاحين ولسكان الجنوب

سمعنا مؤخرا أن الجزائر قد اشترت سندات من الخزينة الأمريكية لاستثمارها؛ فهل هذا صحيح؟ وما هي نسبة الأرباح التي حققتها؟ وما هو حجم الخسائر التي مست الجزائر من خلال تدهور قيمة الدولار؟

وفي مثل هذه الحالات أريد أن أطرح سؤالاً: أليس في صالح الجزائر أن تباع بترولها بالأورو بدلا من الدولار مادامت الفوائد التي اكتسبتها من زيادة سعر البترول قد ضيعت جزءا هاما منها في انخفاض قيمة الدولار؟

وهنا نود أن نعرف أية عملة تحقق للجزائر فائدة أكبر على المدى المتوسط والبعيد؟ وباعتبارها عضوا في منظمة الأوبس، هل هناك دراسة لهذه المسألة على مستوى المنظمة؟

أعود وأسأل السيد وزير المالية حول كيفية منح الاعتمادات المالية لمختلف القطاعات الوزارية الأخرى: أليس على أساس تنفيذ كل قطاع للميزانية الممنوحة له؟ إذن لماذا لا تقدم لنا حصيلة عن ذلك ونسميه قانون ضبط الميزانية؟

السيد الرئيس، إنني أطرح هذه التساؤلات انطلاقا من مبدأ الشفافية التي هي الميزة الجوهرية للحكم الراشد وأتكلم عن صلاحياتنا كبرلمانيين إيماننا مني بدولة القانون التي تعتبر الفصل بين السلطات ركيزتها الأساسية.

وفي هذا السياق فإن محاربة الفساد بكل أنواعه تظل قضية الجميع، ونحن نتكلم عن قانون المالية فإننا نسجل وجود مبالغ في تقدير الاعتمادات المالية التي تقيد في بعض فصول الميزانية الخاصة بكل القطاعات تقريبا والتي تنتهي في آخر المطاف بصرفها في مهام غير مجددة للخارج وفي الحفلات والنشاطات والهدايا والإكراميات وما إلى ذلك. المهم أن يبرر صرف الاعتماد ليعاد في الميزانية الجديدة وأسأل: هل لدى الوزارة الآليات للرقابة على جدوى تلك المبالغ أولا وعن كيفية صرفها ثانيا؟

وإذا كانت موجودة فلماذا لم تتحرك وتوقف التبذير؟ وإن كانت غير موجودة فمعنى ذلك أن الدولة تهيكّل الفساد رسميا وماليا وتؤسس له

هذه الوسيلة غير الملوثة للبيئة. مرة أخرى أكرر تساؤلنا المطروح على الشكل التالي:

لماذا لا تزال الحكومة تحرر قانون المالية على أساس بيع البرميل الواحد من البترول من غير أن يتجاوز 19 دولارا علما أن سعره في السوق العالمية لم ينخفض دون 60 دولار منذ عدة سنين؟

فالتوضيحات المقدمة لنا في هذا الشأن غير مقنعة وليست على يقين؛ فكيف تقدم الحكومة مشروع مالية بعجز يقدر بـ 35% إذا علمنا أن بلدان الاتحاد الأوروبي لا تقبل أي عجز يتجاوز 03%؟

وجود أموال ضبط الإيرادات احتياطية في الصندوق، يجعلنا منطقيا نتشجع لتقديم مشروع مالية على أساس البرميل بأكثر من 50 دولارا.

أنا أتساءل: إذا لم تستعمل الحكومة هذه الطريقة عمدا لصرف أموال باهظة بدون استشارة البرلمان بغرفتيه؛ فلماذا لم تحرر ولم تقدم الحكومة حصيلة ميزانية السنة الماضية طبقا للمادة 160 من الدستور وهذا قبل أن يعرض علينا قانون المالية للسنة المقبلة 2008؟

وعلى سبيل المثال يفرض ويجبر على مختلف الجمعيات تقديم وثيقة الحصيلة المالية للسنة الفارطة محررة من طرف مأمور الحسابات من أجل الحصول على أية مساعدة أو منحة مالية.

ألم يحتسب هذا خرقا للدستور؟ أهكذا نبني دولة القانون التي تعدون بها مرارا للشعب الجزائري؟ ماذا بقي من مصداقية لمجلسنا إذا قبلنا هذا الأمر بدون تحرك؟

سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي، في حالة جهل الحكومة لمطلبنا هذا - أي تقديم حصيلة ميزانية السنة الماضية - نحن في الأرسيدى سنضطر لمقاطعة المصادقة على هذا القانون لأننا نرفض المشاركة في تحطيم سمعة ومصداقية البرلمان وهذا احتراما لشعبنا الكريم الذي يستحق كل التقدير وللتاريخ أن يسجل.

كما أنه لم نتعرف على مدى كيفية توزيع الأموال الخاصة وكذا كيف يتم توزيعها على مختلف

الجزائري بمقدار 50%، هذا شيء جميل وأكد وخاصة في فصل الصيف؛ ولكن لدينا اقتراح آخر يمكن تطبيقه على المدى المتوسط والبعيد والتمثل في استخدام الطاقة الشمسية، فلماذا لم تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لاستخدام الطاقة الشمسية المتوفرة طول السنة وهذا بشراء محطات توليد الطاقة ومضخات حرارية وكذا لوحات جلب الطاقة الشمسية علما أن الطاقة الشمسية نقية، نظيفة ومتوفرة دائما وبدون أي تأثير سلبي على البيئة ومتجددة في كل وقت؟

علما أن البلدان التي لديها أيام الشمس معدودة تستخدم الطاقة لاحتياجاتها اليومية وعلى سبيل المثال الدانمارك والسويد.

لماذا لم نستخدم ولم نستعمل نحن هذه الثروة الطبيعية والدائمة التي لا تزول بزوال البترول والتمثلة في الطاقة الشمسية التي تعدّ كنزا لدينا؟ حيث إنه خلال السبعينات كنا قد برمجتنا قرية شمسية في أعالي منطقة الجزائر العاصمة.

من أجل حماية البيئة، لقد اقترح الرفع من قيمة قسيمة السيارات التي تسير بالمازوت إلى الضعف وكذا رفع قيمة الجباية للمازوت عوضا أن نتخذ إجراءات أخرى لحماية البيئة والمواطن وأذكر على سبيل المثال: تحفيز - أو دفع - وكلاء بيع السيارات على تعميم استيراد السيارات التي تسير بالطاقة النظيفة وهذا بتخفيض الرسوم الجمركية عليها؛ تعميم استيراد السيارات التي تسير بالبنزين والكهرباء فالولايات المتحدة الأمريكية تمنح تخفيضات من 3000 إلى 5000 دولار لفائدة مشتري السيارات التي تسير بالبنزين والكهرباء وكذا التي تسير بالغاز.

فهذه الإجراءات لديها تأثير إيجابي على المدى المتوسط والبعيد على البيئة والصحة العمومية وكذا على النفقات العمومية.

كما أنه لا ننسى أن 35% من الغازات السامة مصدرها السيارات التي تسير بالمازوت لذا يتطلب الأمر على السلطة والإدارة العموميتين والشركات العمومية للنقل... إلخ إعطاء المثل أولا باستخدامها

الاقتراحات الموضوعية لصنع هذه الوثيقة المالية لسنة 2008 لكل الطاقم الحكومي وعلى رأسهم معالي وزير المالية.

سيدي الرئيس، من منطلق تسيير شؤون الأمة وضمان مستقبل أجيالها هو التحكم المستمر في ترشيد المال العام وإحداث ثروات ومناصب عمل دائمة وحدوث إجماع اجتماعي سياسي في ظل اقتصاد سوق مفتوحة وتنافسية.

وعليه - سيدي الرئيس - فقانون المالية لسنة 2008 يتضح لنا جليا أن هذا المشروع هو امتداد التنفيذ خلال السنوات الثلاث للبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الجنوب والهضاب العليا، وهو يرتكز أساسا على سعر برميل النفط الخام ومتضمن النمو الاقتصادي المسجل.

وفي هذا الإطار نثمن أيضا نمو الناتج الداخلي الخام - سيدي الرئيس - خارج المحروقات بزيادة ما يعادل 05,3% المتولد أساسا عن قطاع البناء والأشغال العمومية بزيادة تقارب 11,6% بالاتصال مع متابعة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو.

هذا يكون صورة أجمل - سيدي الرئيس - إذا تعلق الأمر بكل القطاعات الحساسة في البلاد.

كما نسجل باهتمام الزيادة المزدوجة في ميزانية التسيير ب 22,1% والتي حظيت بها الزيادة المزدوجة في أجور الموظفين العمومي.

وفي سياق هذه التثمينات، اسمحوا لي - السيد الرئيس الفاضل - بتقديم بعض الملاحظات والانشغالات وفي نفس الوقت اقتراحات أراها ضرورية وموضوعية لتزويد فعاليات الميزانية تتمثل أساسا في تحسين ظروف المعيشة للمواطن وتسيير أحسن للجماعات المحلية وخاصة في المجال الفلاحي وهي كالتالي.

سيدي الرئيس، ميدان مجال الفلاحة هو مجال استراتيجي يعتمد عليه كل جزائري غيور على هذه البلاد ونحن بصدد بعض الأرقام في ميدان الفلاحة تشجعنا وتقدم لنا كل الإعانة حتى تكون اليد العاملة للفلاحين الصغار هي الأولى بهذه الفلاحة.

ولكن - سيدي الرئيس - أيعقل أنه في شهر

الجهات ولفائدة مختلف الهيئات؟ وكم عددها؟ شكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد أعرابي، الكلمة الآن للسيد جيلالي سليمان.

السيد جيلالي سليمان: شكرا السيد الرئيس.

بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة والسيدات الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل تدخلتي هذا أهنيئ من هذا المقام شعبنا الأبوي وكافة الأمة الإسلامية بمناسبة الذكرى الـ 53 لأول نوفمبر الخالدة.

سيدي الرئيس، ها نحن مدعوون سنة بعد سنة لدراسة ومناقشة قانون المالية لهذه السنة المقبلة 2008، مناقشة تتزامن مع حدث هام وطني وتاريخي - سيدي الرئيس - ألا وهو عملية الحملة الانتخابية للمجالس الشعبية البلدية والولائية في كنف الديمقراطية والتعددية الحزبية وفي جو يسوده الأمل والأمن والاستقرار التام والسكينة لجزائر أفضل، المسعى النبيل من صنع الرجل الأول في البلاد يتمثل في شخص فخامة رئيس الجمهورية، السيد المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، الذي أحياه من هذا المقام.

وفي نفس السياق لا خير على واجب - سيدي الرئيس - لوزير الداخلية والوزير المنتدب للجماعات المحلية لخلق جو نوعي يسمح إلى الغاية للمنافسة البناءة للأحزاب من حيث الترتيبات والإجراءات العلمية والتنظيمية والوسائل البشرية والمادية المسخرة لهذا الحدث العظيم كون فيه القانون هو السلطان والشعب هو السيد وهذا ما نطمح إليه ونثمنه نحن في التجمع الوطني الديمقراطي.

كما أثنم أيضا المجهودات الجبارة والاعتمادات الكفيلة الموزعة على شتى القطاعات من حيث

قوية لحماية مستقبل بلادنا ومواطنينا. وأول ذلك أن نجعل من هذه البحبوحة التي وفرتها هذه الحالة الاستثنائية لارتفاع أسعار البترول فرصة مناسبة للتخطيط لمرحلة ما بعد البترول أي التفكير الجدي في مجالات يمكن أن توفر لنا مناصب شغل دائمة غير هذه المؤقتة التي نعرفها حاليا، وتساهم أيضا في دعم الإيرادات غير البترولية.

ونحن ورغم تثميننا لسياسة الأجور الجديدة والزيادات التي نشأت عنها والمتكفل بها في هذا القانون، إلا أننا نعتقد أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن الأجر الذي يمكن عائلة متوسطة من 03 أفراد من الحد الأدنى للعيش الكريم في ولايات الشمال، فما بالك في الولايات الجنوبية كولاية تندوف مثلا، التي ترتفع فيها أسعار المواد الاستهلاكية بمبالغ كبيرة مقارنة بمدن الشمال.

وعليه نقول إنه لا بد من إعادة النظر في زيادة الأجور بناء على دراسة اجتماعية معمقة ولا نكتفي فقط بالدراسة التقنية الاقتصادية.

هذه الدراسة الاجتماعية من شأنها أن تفكر في متطلبات المواطن المختلفة من تغذية ونقل وغذاء وإلى غير ذلك.

وهنا تطالعنا المنظمة العالمية للتغذية بأن أرقاما مريبة بالنسبة للأعداد المتزايدة من الجزائريين الذين يعانون من سوء التغذية حيث بلغت التقديرات 01,5 مليون مواطن.

أما فيما يخص البطالة، فرغم الأرقام الرسمية التي تبشر بتراجع النسبة في السنوات الأخيرة، حيث أشار القانون إلى حوالي 12% إلا أن ما نراه ونشده اليوم من الاتجار في المخدرات والهجرة السرية والجريمة المنظمة وارتفاع عدد المستفيدين من قفة رمضان جعلنا نفكر تفكيراً جلياً في البحث عن الآليات التي تمكننا من التقليل من هذه المشاكل المتنامية.

أما بخصوص مشكل السكن الذي يعاني منه أغلب مواطني البلاد والذي حاول هذا القانون التكفل به من خلال التخفيض من نسبة الفوائد على

رمضان المبارك بلغ سعر البطاطا أكثر من 70 دج؟ وهذا دليل على أن سعر البطاطا له كل المعنى الفعلي والجدي في هذا البلد، في حين أن الأمم المتحدة هي من طالب المنظمة الدولية للتغذية إعلان أن سنة 2008 ستكون سنة دولية للبطاطا.

ومن هذا المنطلق - سيدي الرئيس - فنحن بصدد أمر خطير خاص بالفلاحة في الجزائر، هل سيكون لهذه الفلاحة مصير استراتيجي أو فلسفة أو سياسة واضحة للفلاحة بالجزائر؟ هل هي مسألة رزنامة في الإصلاح الإجماعي للفلاحة أو شيء آخر؟ السؤال يبقى مطروحا.

فيما يخص مياه سقي الأراضي والمياه الخاصة بالفلاحة هناك اعتمادات مالية باهظة قدمت من طرف الدولة إلى كل القطاعات ومشتقات الفلاحة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد جيلالي سليمان، الكلمة الآن للسيد محمد يحيوي.

السيد محمد يحيوي: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

الوفد المرافق للوزراء،

الإخوة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن قانون المالية الذي يعكف مجلسنا الموقر اليوم على مدارسته لهو من أهم مشاريع الدولة ويكاد يعتبر بمثابة شريان حياتها خلال كل السنة، ولا شك أن الكثير من المواد التي اشتمل عليها القانون يُمثل نقلة نوعية في التكفل بانشغالات المواطنين الذين يتطلعون إلى أن تنعكس البحبوحة المالية التي عرفتتها خزينة الدولة على حياتهم اليومية وخاصة مع الحالة المتردية للقدرة الشرائية لأغلب المواطنين، وكذا الارتفاع المتزايد للمواد الاستهلاكية.

بداية في تدخلي هذا لا بد من التأكيد أنه أصبح لزاما علينا التسريع بوضع استراتيجية استثمارية

تتصوروا المعاناة التي يتلقاها المسافر.
وفي الأخير أشكركم على...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد يحياوي،
الكلمة الآن للسيد شعبان بوعلاق.

السيد شعبان بوعلاق: شكرا سيدي الرئيس.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية تدخلتي، أريد أن أشيد بكل التدابير
المتخذة والرامية إلى الحفاظ على القدرة الشرائية
للمواطن والتكفل بالقطاعات الحيوية كالتربية
والتعليم والبحث العلمي وكذلك تلك التدابير
المتعلقة بدعم النمو بالجنوب والهضاب العليا.
كما أنني أثنى على كل التدابير المتخذة لرفع
الأجور والمعاشات الممنوحة للطبقات الضعيفة
والمحرومة.

في الحقيقة هذا المشروع الذي نحن بصدد
مناقشته هو عبارة عن ترجمة رقمية وتدابير تطبيقية
لبرنامج الحكومة الشامل والكامل والذي عرض
علينا مؤخرا ونال ترقية البرلمان.

كما أثنى على ما جاء به تقرير أعضاء اللجنة
المختصة والذي عبر تقريبا عن معظم انشغالات
النواب وهم مشكورون على ذلك؛ وحتى أتفادي
التكرار لن أرجع إلى هذه الانشغالات لكن مع ذلك
سوف أطرح بعض الأسئلة.

1 - بالنسبة للمادة 13 من قانون المالية التكميلي
لسنة 2005، هذه المادة كانت تخضع للمستوردين
لشروطين أساسيين:

- ممارسة النشاط في شكل شركة منشأة وفق
القانون الجزائري؛

- حيازة رأسمال يساوي أو يفوق 20 مليون
دينار جزائري.

إلغاء هذه المادة بالنسبة لي وفي نظري غير مبرر
بتاتا وسوف يسمح لنا بالعودة مرة أخرى إلى
أشباه المستوردين وإلى السماسرة ناهيك عما
يسمى بظاهرة كراء السجلات التجارية وما ترتب
عنه من آثار سلبية.

القروض الممنوحة من قبل البنوك للموظفين لاقتناء
السكنات، إلا أن عمق أزمة السكن في بلادنا يجعلنا
نتطلع إلى مزيد من الدعم للقيمة الممنوحة من قبل
الصندوق الوطني للسكن إلى أكثر من 500.000 دج
لإنجاز سكنات لائقة تستجيب لتقاليدنا، ذلك أن
تكاليف إنجاز السكنات مختلفة كثيرا بالمناطق
الجنوبية بالنظر إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية
وخاصة مشاريع البناء الريفي في مناطق الجنوب
كولاية تندوف التي يكلف فيها بناء السكن
الاجتماعي ما لا يقل عن 1.600.000 دج وكذلك السكن
التساهمي الذي يرهق كاهل المواطن المساهم من
حيث المبلغ المطلوب منه لتسديده أثناء الإنجاز.

وفي إطار التكفل بسكان الشاليهات كما ورد في
التدابير المقترحة في القانون، نرجو أن يتم إدراج
بعض السكنات الموجودة في ولاية تندوف والمنجزة
بعد زلزال الشلف 1980 مباشرة، ويتخذ من اسم
الشلف اسما لها وهو حي الشلف بحي لقصاوي
بتندوف على غرار تلك الموجودة في الشلف ضمن
هذا الإجراء المقترح من طرف الحكومة للتكفل بمثل
هذه الحالات.

كما أننا في حركة مجتمع السلم نثمن التوافق
الذي توصل إليه زملاؤنا مع ممثلي الحكومة حول
عدم الزيادة في أسعار المازوت وكذا قسيمة
السيارات.

كما نثمن عاليا تكفل الحكومة بمشكل تنقل
المرضى ومرافقيهم للتداوي في ولايات الشمال عند
غياب الاختصاصات الضرورية وفي الحالات
المستعصية.

هذه التكاليف التي كانت ترهق المرضى وأهاليهم
خاصة مع غلاء تذكرة الطائرة من وإلى مناطق
الجنوب النائية والتي تتجاوز على سبيل المثال من
تندوف إلى العاصمة عتبة 23.000 دج.

وفي هذا الصدد نعاود مطالبة الحكومة بضرورة
إعادة النظر في أسعار تنقل الأشخاص جوا من
المناطق الجنوبية وباقي الولايات أي: دعم النقل
الجوي، بعد المسافة التي تتجاوز 1.800 كلم ومدة
سفر تتجاوز 28 ساعة سفر دون توقف؛ ولكم أن

وفي البداية - سيدي الرئيس - أريد أن أتدخل في ثلاث نقاط هامة وهامة جدا والتي لم يمسهما التعديل في قانون المالية، وهي المعاناة اليومية للمواطن ذي الدخل الضعيف.

وهنا نرجو من السادة الوزراء والسيد وزير المالية أن يعطوها اهتماما كبيرا وخاصة في هذه المرحلة التي الجزائر لها بحبوحة مالية لا بأس بها وحتى كذلك يلمسها الجزائري البسيط في نفقاته اليومية وخاصة في المدن الكبيرة كالتنقل الذي أصبح - سيدي الرئيس - ضروريا بوسيلة محدودة السن كالحافلات وسيارات الأجرة وغيرها وحتى كذلك نضمن لأصحابها المواصلة في خدمة المواطن حتى لا يرجع هذا القطاع عبئا على ميزانية الدولة في المستقبل.

أولا، القيمة المضافة - سيدي الرئيس - وخاصة الخدمات منها على سبيل المثال النقل العمومي الذي هو في خدمة المواطن البسيط وأعني بذلك التلميذ، الطالب، المعلم، العامل اليومي الذي يستعمل يوميا هذه الوسيلة أي وسيلة النقل، وللتذكير فقط أن هذا النوع من النشاط قبل سنوات كان كليا عبئا على ميزانية الدولة والآن أصبح يتحمله الخواص وتضرب عليه قيمة مضافة تقدر بـ 17% على كل تذكرة سفر يدفعها المواطن وهذه الأخيرة تثقل كاهله.

كما أطلع سيادتكم - سيدي الرئيس - بأن القيمة المضافة المطبقة على ذوي الدخل القوي ولهم إمكانيات لاستعمال سيارات الأجرة أو سيارات الوكالات للكراء أو السياحية منها تضرب عليهم نسبة 07%، هل هذا معقول سيدي الرئيس؟

ولهذا نلتمس من سيادتكم الموقرة أخذ هذا المطلب بعين الاعتبار وذلك بتعميم 07% من القيمة المضافة على جميع النشاطات بما فيها النقل العمومي حتى نخفف العبء على المواطن ونرفع من التحصيل الضريبي تفاديا لمقولة (ضريبة تقتل ضريبة).

النقطة الثانية، سيدي الرئيس، والتي الخاسر الوحيد فيها هو العامل أي تأمين العامل الذي أصبح

في الحقيقة مادة كهذه صادق عليها البرلمان لم تمض عليها سنتان وها قد رجعت إلينا! نحن بودنا إصدار القوانين التي تدوم، فإذا سنّ قانون على الأقل نراجعه بعد عشر سنوات وليس بعد سنتين نحاول مراجعته.

هناك نقطة أخرى أريد الإشارة إليها هي بالنسبة للمنتوجات المقلدة؛ في الحقيقة هذه المنتوجات المقلدة تضر بالاقتصاد الوطني من ناحية وكذلك تضر بصحة المواطن المستهلك لها، فالمعروف عن هذه المواد أنها تتمثل في العطور ومواد التجميل وحتى الأدوية وقطع غيار السيارات والتي سوف تشكل خطرا كبيرا على المستهلك.

أنا أتساءل عن مئات الآلاف من الأطنان التي تغزو السوق حاليا، ما هو مصيرها؟ هل نتلفها؟ هل لدينا آليات تمكننا من إتلافها أم لا؟

بالنسبة للإخوة الذين سبق وأن تساءلوا عن السعر المرجعي للبتروول والمحدد بـ 19 دولارا للبرميل؛ حقيقة بالنسبة لنا ننظر نظرة للآفاق المستقبلية، فهذه الأموال هي أموال أجيال ولا يحق لنا التصرف فيها فهي سوف تقينا من الكوارث ويجب أن نستعملها فيما بعد البتروول ونستثمرها في الفلاحة والصيد البحري.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد شعبان بوعلاق، الكلمة الآن للسيد محمد لزرق.

السيد محمد لزرق: إذن، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي الرئيس المحترم،
السادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء المجلس الموقر،
رجال الصحافة والإعلام والسادة الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد مصطفى بودينة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الرئيس، السيدة والسادة الوزراء، زملائي، زميلاتي، في البداية بودي أن أشكر اللجنة المختصة لأن تقريرها حصر الانشغالات والتساؤلات الأساسية؛ لكن أردت أن أتطرق إلى الجانب الذي لم يذكر لا في تقرير اللجنة ولا في قانون المالية.

كثيرا ما نتكلم عن سعر 19 دولارا بأنه قليل ومن الواجب رفعه مادام سعر البترول هو 100 دولار. لدي طرح يختلف، نستطيع ترك سعر 19 دولارا بالنسبة للميزانية لكن نبدأ نفكر في الأموال الباقية؛ هل حان الوقت كي ننطلق في استعمالها في مشاريع تخلق ثورة اقتصادية حقيقية وخاصة في المجال الفلاحي؟

قانون المالية ينص على تدعيم الفلاحين الصغار في الجنوب.

أعتقد بأن القضية ليست قضية تدعيم الفلاحين الصغار في الجنوب بل هي انطلاقة في مشروع فلاحي بالجنوب مادامت التجربة الماضية أعطت بأن البطاطا تنجح، القمح ينجح، البرتقال ينجح، هذه التجربة أعطت هذه النتيجة.

أتكلم عن المشروع العام في المجال الفلاحي؛ نحن نشرع في الدخول للعهد الثانية أو الفترة الثانية من تطبيق اتفاقية مع أوروبا ونحن على باب الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، هل بلادنا سوف تبقى مفتوحة كسوق لاستهلاك المواد التي تأتي من الخارج؟ والسؤال المطروح: نحن ماذا نصدر؟ وعلى هذا نطرح وبسرعة التفكير في ثورة اقتصادية شاملة بتحقيق مشاريع بكل شجاعة.

مثلا، الفلاحة وبالخصوص مادة البطاطا حيث عشنا في الصيف الماضي أزمة ورأينا أن البطاطا صارت ملكة الخضر وملكة المشاكل؟! حتى تدخل الأخ رئيس الجمهورية في حل مشكل شراء البطاطا من الخارج.

حقيقة، البطاطا وصلت، لكن هل مشكل البطاطا

يتحايل عليه الكل وهو حق صاحب العمل الذي يقدر بـ 24% ويدفعها القطاع العام والخاص.

سيدي الرئيس، نلاحظ بأن كثيرا من أرباب العمل يتهربون من دفع هذه المستحقات لأنها تضعف من ميزانية التسيير للمؤسسات الخاصة وحتى ضمن لهم السير الحسن للمؤسسات أقترح سيدي الرئيس تخفيفها إلى نسبة معقولة:

1 - يستفيد صندوق الضمان الاجتماعي من مستحقاته كاملة؛

2 - نسترجع ثقة أرباب العمل في دفع هذه المستحقات.

أما في النقطة الثالثة - سيدي الرئيس - وهي التي تكلم عنها الجميع قضية توازن سوق البطاطا، لاحظنا بعد التخلي عن الدواوين أصبحنا لا نتحكم في توازن السوق الجزائرية وأعطيناها للسماسة كما قال البعض.

إن إذا أردنا التحكم في السوق لتفادي الكساد والندرة؛ نقترح إعادة فتح الدواوين في قطاع الفلاحة لمساندة الفلاح الجزائري حيث لما يكون العرض أكثر من الطلب يتدخل الديوان لشراء الكمية الإضافية حتى لا يتعرض الفلاح للكساد والخسارة والعكس صحيح وفي هذه الحالة - سيدي الرئيس - يمكننا التحكم في السوق ولا يتضرر لا الفلاح ولا المستهلك.

ونلتمس - سيدي الرئيس - من وزير التجارة أن استيراد البذور التي أعفاها قانون المالية 2008 من الحقوق الجمركية نرجو منحها لهذه الدواوين في رخص استيراد البذور لأن هذه الأخيرة هي التي تتحمل المسؤولية في المحافظة على توازن السوق وكذلك على القدرة الشرائية للمواطن ذي الدخل المحدود وليس للتجار الأحرار الذين يفضلون المضاربة على ظهر المستهلك.

شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لزرق، الكلمة الآن للسيد مصطفى بودينة.

سنوات ونحن نأخذ مبلغ هذه القسيمة من المواطنين، وكانت هناك هذه المرة محاولة مضاعفة قيمة هذه القسيمة ولم يحدث لكن المواطنين يتساءلون: هذه القسيمة وضعت في البداية من أجل تعبيد وصيانة الطرقات ما بين الأحياء داخل البلديات، لكن الوضعية باقية على حالها. نحن لدينا شيء نفتخر به وهو مشروع الطريق...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى بoudينة، الكلمة الآن للسيد علي قدور دواجي.

السيد علي قدور دواجي: شكرا السيد الرئيس. بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

ممثلي الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. الشكر كل الشكر لمعالي السيد الوزير والسادة أعضاء اللجنة على العرضين المقدمين ولزملائنا في المجلس الشعبي الوطني على التعديلات التي أدخلوها على مشروع الحكومة.

السيد الرئيس، لقد شاء الله عز وجل أن تكون هذه المناقشة التي يتابعها الشعب الجزائري مباشرة في قلب الحملة الانتخابية التي تخوضها الطبقة السياسية من أجل تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية يوم 29 نوفمبر المقبل، وهي فرصة سانحة لدعوة الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار والإدارة المشرفة إلى التعاون البناء من أجل ضمان الشفافية الكاملة وصون إرادة الناخب، هذا الناخب، هو بدوره مدعو للمساهمة في ممارسة سيادته وحماية رأيه، وهكذا يشارك الجميع في إقامة عرس الديمقراطية وضمان نجاعة المجالس المحلية.

السيد الرئيس، إن هذا المدخل ذو صلة مباشرة بقانون المالية لسببين على الأقل:

بالنسبة للمستقبل حلّ نهائيا؟ مازال مطروحا! هل نبقى نتحدث عن عهد ما بعد البترول ونحن نعلم أن الإنسانية نفسها لها تاريخ؛ العهد الحجري لم ينته بنهاية الحجر! عهد البترول سوف لن ينتهي بنهاية البترول! ممكن ينتهي والبترول باقيا! حينئذ إذا بقينا نشترى طعامنا من الخارج وبأموال البترول، والبلدان المصنعة تستعمل وظيفة البحث العلمي كي تخرج من تبعية البترول فسوف يأتي وقت نبقى فيه متخلفين ولسنا وحدنا بل هذا المشكل مطروح في كثير من البلدان.

نحن نبقى متخلفين ويصبح طعامنا الحجر وشرابنا البترول والآخرون يسبقوننا في التنمية. أظن - السيد الرئيس - أن السؤال المطروح هو: لماذا لا ننتقل في غرس غابات - وخاصة في المناطق الجبلية - من الزيتون ونصبح نحن من يصدر الزيت إلى الخارج؟

لماذا لا ندعم عمليات غرس أشجار البرتقال ونصبح نحن من يصدرها إلى الخارج؟

نحن نرى أن هذه المواد موجودة، السوق الأوروبية مليئة بالمنتوج الفلاحي الخاص بجيراننا، هم ليس لديهم البترول! هذا شيء يجعلنا نفكر.

حتى بالنسبة للبطاطا؛ فلماذا لم نفكر في برنامج يتركنا ندعم البذور في بلادنا وندعم الوحدات الخاصة بإنتاج البذور وفي نفس الوقت ندعم فلاحينا بقروض تسمح لهم بالانطلاق في مشروع متين وقوي وشجاع؟ ولم لا نصبح نحن من يصدر البطاطا إلى الخارج؟

لقد مررنا من عهد مضى حيث كنا نستورد البيض من الخارج ثم أصبحنا نستورد البصل من الخارج والآن وصلنا إلى استيراد البطاطا من الخارج في حين لدينا أموال فلماذا لا نستثمرها في مشاريع ثورية ونوظف البحث العلمي ونشجعه ونقدم له إمكانيات ونزود الباحثين في بلادنا بقانون أساسي خاص يقويهم ويدعمهم وندفع لهم مستحقاتهم فالعلم يستحق ثمننا غاليا.

سيدي الرئيس، أنطلق إلى نقطة أخيرة في تدخلتي، فيما يخص قسيمة السيارات هذه؛ منذ

السيد الرئيس، لا يمكن أن نتكلم عن قانون المالية دون تأكيد الضرورة الملحة على الإصلاح البنكي والمصرفي من أجل تفعيل مجال الاستثمار وخاصة لدى الشباب الذي أرهقته الإجراءات المعقدة والبيروقراطية والمحاباة، وهنا نكرر ما قلناه في مناسبات سابقة بشأن فتح شبابيك المعاملة غير الربوية، فلم التردد والله عز وجل هو الموجه إلى ذلك حيث يقول: "وأحل الله البيع وحرم الربا" ويقول سبحانه: "يُمحق الله الربا" ويقول سبحانه: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين وإن لم تفعلوا فأنذونا بحرب من الله ورسوله" فمن بربكم يقدر على حرب من الله ورسوله؟

السيد الرئيس، إن إحداث القرض من أجل اقتناء السكن أمر يستحق التنويه ولو كان قرضا حسنا بدون فائدة لكان أفضل من الناحيتين الشرعية والاجتماعية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي في نهاية مداخلة أن أرفع إلى الحكومة بعض الانشغالات التي حملنيها بعض مواطني ولاية غليزان.

1 - تسريع وتيرة إنجاز مستشفى عمي موسى الذي ما زال يراوح مكانه منذ أن وضع السيد وزير الصحة حجره الأساس قبل أكثر من سنة.

2 - طلب تسجيل عملية بناء مستشفى جديد بمازونة لأن المستشفى الحالي مبني بالبناء الجاهز وقد تجاوزت مدة حياته حداها الأقصى بعشر سنوات مما جعل بناءه يتآكل ويزداد خوف القائمين عليه كلما سقط المطر فلماذا لم يدخل ضمن عمليات إعادة تغيير الشاليهات بولاية الشلف؟

3 - ما مصير أساتذة التعليم الثانوي التقني الذين فرضت عليهم البطالة رغم العقد الذي ربطتهم به وزارة التربية الوطنية وهم طلبة في المدارس العليا ولما تخرجوا لم يعد لهذا العقد معنى وهو شريعة المتعاقدين وعدد هؤلاء يقارب الخمسين في ولاية غليزان؟

4 - ما مصير بنادق الصيد التي أودعها أصحابها

1 - إن تنظيم الانتخابات عملية تكلف خزينة الدولة أموالا باهظة؛

2 - إن محور اهتمام المواطن في الانتخابات هو التنمية والحفاظ على المال العام.

السيد الرئيس، إن اطلاعنا على مشروع قانون المالية أملى علينا أن نسجل بكل موضوعية ما يلي: تثمين التخفيضات الضريبية بما فيها رسوم التسجيل والطابع وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبي والجبائي لأن ذلك يؤدي إلى تخفيف الأعباء المالية عن المواطن وهو في ذات الحين تحفيز على الاستثمار.

الارتياح لرفع الأجور الذي يساهم في تحسين القدرة الشرائية للمواطن وندعو الحكومة إلى إيجاد آلية ملائمة لإحداث التوازن بين الأجور والأسعار حتى نتفادى الاختلال الكبير في المعادلة الاجتماعية الاقتصادية كما يحصل مع البطاطا والسמיד وغيرهما من المواد الضرورية للمعيشة اليومية للمواطن.

ولكي يكون للقانون العام للوظيفة العمومية الأثر الإيجابي على الجانب المالي والاجتماعي للموظفين ندعو الحكومة أيضا إلى حث الدوائر الوزارية المعنية على إصدار القوانين الخاصة بكل قطاع وفي أقرب الآجال.

السيد الرئيس، رغم إشارة الحكومة، في محددات إعداد قانون المالية، إلى تراجع نسبة البطالة إلى حدود 12%، وبغض النظر عن صدقية الرقم، فإنه يبقى هاجسا يؤرق الشباب الذي أنهكه انتظار فرصة العمل التي يحفظ بها ماء وجهه وتحول دون وقوعه في مزالق الانحراف والهجرة غير الشرعية التي غالبا ما يكون مآلها الضياع أو الهلاك، وهنا بات من الضروري أن تراجع الحكومة بعض آليات التشغيل المؤقت التي لا تعدو أن تكون بطالة مقنعة، فماذا يصنع العامل في إطار الشبكة الاجتماعية بأجر 3000 دج الذي يمثل ربع الأجر القاعدي الأدنى المضمون والذي لا يكفي لشراء 50 كلغ من الدقيق والأمر ذاته يصدق على آلية التوظيف عبر عقود ما قبل التشغيل التي لا تتجاوز السنتين في أقصاها.

ما يتم إسقاطها على محيط الجزائر العاصمة وما جاورها دون مراعاة باقي محيط الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ولا يخفى على أحد أن برنامج التنمية المسطر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لم يتم إنجازه بنفس الوتيرة على كافة مناطق الوطن لأن ذلك يعتبر مستحيلا في تقديري لكون العنصر البشري الذي يعتبر - بلا منازع - محور التنمية مهما كانت طبيعتها ليس موزعا أصلا بنفس الكثافة.

ولا أقصد بهذا الطرح أن يوضع لكل منطقة قانونها الخاص، بل أريد أن أصل إلى حقيقة مفادها أن الغاية ليست في وضع القوانين في حد ذاتها وإنما الغاية تتمثل في تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها ولن يتسنى ذلك إلا بمراعاة خصوصية كل منطقة.

ولا أشك أن قوانين المالية تعتبر من أهم القوانين التي يتم وضعها بهدف تحقيق التنمية المتوازنة لكل ربوع الوطن في كافة المجالات.

غير أن واقع التنمية بمناطق الجنوب الأقصى يثبت بما لا يدع مجالا للشك حجة ما ورد في صدر مداخلتى المتواضعة هذه.

فرغم الجهودات المبذولة باستمرار من طرف الدولة بما فيها القوانين المختلفة التي تم وضعها بغرض تسريع وتيرة التنمية في هذه المناطق إلا أن هذه التنمية ظلت تتقدم بخطوات تقهقرية، سلحفائية في أحسن الأحوال، حيث لا نكاد نرى أثرا للقوانين الموضوعة لذلك الغرض خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار وبتشغيل الشباب والاستصلاح الفلاحي وغيرها من القوانين ذات الأهمية القصوى في مجال التنمية، لأنها لم تكن تتضمن الآليات والتحفيزات التي تجعلها قابلة للتطبيق في مناطق الجنوب الأقصى.

سيدي الرئيس، ليست العبقرية أن تنجز ما لم ينجزه أحد ولكن العبقرية هي أن تفكر فيما لم يفكر فيه أحد.

سيدي الرئيس، إن مناطق الجنوب الأقصى على العموم لا تعاني من عجز في الميزانيات الخاصة بها

لدى مصالح الدولة خلال عشرية المأساة ولما أرادوا استرجاعها لم يجدوا الأذان الصاغية؟

5 - ما هي مبررات الحكومة في تأخر انطلاق الموسم الجامعي حيث ما زالت بعض الجامعات إلى اليوم لما تنتهي بعد من إجراءات الدخول والثلاثي الأول يشارف على الانتهاء؟ وبالمناسبة ندعو إلى ترقية ملحقة غليزان الجامعية إلى مركز جامعي ليتم التكفل الأحسن بالطلبة.

وأخيرا ما هي المسوغات التي جعلت وزارة التربية الوطنية تلجأ إلى الزيادة المهولة في رسم الامتحانات خاصة شهادة التعليم المتوسط والبالوريا؟

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي قدور دواجي، الكلمة الآن للسيد محمد فلاح... غير موجود؛ السيد محمد الحافظ بوزقاق تفضل بتدخل كتابي سوف يمكن السيد الوزير منه ليرد عليه في حينه، الكلمة الآن للسيد محمد حماني.

السيد محمد حماني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وبعد؛ سيدي الرئيس المحترم،

سيداتي وسادتي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن قانون المالية موضوع هذا النقاش يعتبر من أهم القوانين المبرمجة للتداول في هذه الدورة التشريعية ونظرا لهذه الأهمية ورغم عدم تخصصي في المالية إلا أنه يطيب لي أن أدلي بدلوي لأقول ما يلي:

سيدي الرئيس، إن أي قانون مهما بلغت أهميته إذا تم وضعه دون مراعاة محيط تطبيقه فلن يكون مفيدا إلا بمقدار ملاءمته لذلك المحيط.

وإن من أشهر العيوب التي تتم معاينتها في مضامين جل القوانين من هذا القبيل هو افتقارها لتلك النظرة الشاملة لمحيط تطبيقها، حيث إنها غالبا

تعاذل مساحتها الجمهورية التونسية، سجلت بها النقائص التالية:

- أدنى مستوى للنجاح في شهادة البكالوريا؛
- أدنى مستوى في الإنتاج الفلاحي بالمناطق الصحراوية المماثلة؛
- غياب المؤسسات الكبرى المكلفة بالإنتاج في مجال الطرقات والمنشآت القاعدية؛
- ضعف تمويل الولاية بالمواد الأساسية الضرورية؛
- العجز المسجل في ميزانيات بلديات جنوب الولاية.

ولمعالجة - على الأقل - النقائص المذكورة أعلاه نقترح على الحكومة المبادرة في إرسال أساتذة جامعيين من الشمال للقيام بمهام رفع المستوى لأبناء الجنوب لفترة من 10 إلى 30 يوما كما هو معمول به في نظام الجامعات.

- مرافقة ودعم النشاط الفلاحي وخلق مناطق رعوية صناعية كما هو معمول به في صحاري الدول المتطورة.

- إلغاء الضرائب العائدة للدولة على المؤسسات التي تنشط بالجنوب الكبير وتخفيضات خاصة معدة للرسوم على القيمة المضافة إلى 7%.

- تكفل الدولة بالدعم المباشر للقطاع السياحي لخلق اجتذاب سياحي بجانت وتمنراست نظرا لتوفر مناخ ملائم وآثار عريقة تستقطب السواح في الفترة من أكتوبر إلى ماي من كل سنة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد حماني. نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا على الساعة الثانية والنصف زوالا. للجميع أقول شكرا؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار والدقيقة التاسعة والأربعين

بقدر ما تعاني من التقصير الذي يعتري تسيير هذه الميزانيات على المستوى المحلي مما يؤدي في غالب الأحيان إلى عدم إنجاز المشاريع التنموية التي رصدت لها ومن أجلها في آجالها المحددة، وخاصة المشاريع الكبرى في المجالات التي تعتبر أساس كل تنمية كالأشغال العمومية والري والفلاحة والسكن.

كما أن تنمية هذه المناطق تتوقف بالدرجة الأولى على الاهتمام بالجانب الاقتصادي الذي يعتبر قاطبة التنمية في مناطق العالم فلو خير أي إنسان سليم الإنسانية بين أن نسكنه في قصر منيف محروم من العمل الذي خلق من أجله وبين أن يظل قاطنا في خيمته أو زرببته في محيط يكفل له العمل الشريف، فلا ريب أن ذلك الإنسان سوف يميل لهذا الخيار الأخير، لذلك فإنه بات من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بهذا الجانب الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي في بلادنا بصفة عامة وفي مناطق الجنوب بصفة خاصة لن يتحقق بواسطة الحلول السهلة التي وجدت من تخصص في ابتكارها مثل تأسيس الضرائب والرسوم الجديدة أو رفع نسبة الضرائب والرسوم السارية، لأن المختصين الحقيقيين في الاقتصاد يعلمون جيدا أن رفع الضرائب تنجر عنه نتائج معكوسة.

فإن بلادنا اليوم أصبحت بفضل الله أولا وبفضل المخلصين من أبنائها ثانيا خارج دائرة الدول الفقيرة وباتت بالمقاييس الاقتصادية تمتلك كل الوسائل للازدهار والرقى، وعلى الجهات القائمة على شؤونها ومن ضمنها مجلسنا هذا تفعيل تلك الوسائل من أجل ضمان الحياة الكريمة لكل المواطنين لأن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عباده.

سيدي الرئيس، تعكس أحكام قانون المالية السياسة الاقتصادية للحكومة بعنوان السنة المالية، واجبها في الدرجة الأولى أن تعالج بها المشاكل والانشغالات الأساسية بالمنطقة التي تفتقد إلى أدنى الوسائل والإمكانيات.

ضمن هذا السياق، أذكر بأن ولاية إليزي التي

ملحق

1 - تدخلات كتابية

حول المناقشة العامة

لنص قانون المالية لسنة 2008

النواب بضرورة وضع قانون يضبط الميزانية العمومية.

هل هذه التصريحات قد آتت أكلها؟ وهل القانون الذي نناقشه الآن قد وضع على أساس ما تم ذكره؟ أما بخصوص ما ورد تحت عنوان أحكام متعلقة بتنفيذ الميزانية والعملية المالية للخزينة (الصفحة التاسعة، المادة الثانية): «يجوز للولاة في حدود اعتمادات الدفع المتوفرة أن ينقلوا الاعتمادات بين قطاعين بمقتضى قرار يتخذ بعد استشارة المسؤولين المختصين إقليميا بالقطاعات المعنية بعد موافقة الوزير المكلف بالمالية بشرط أن لا يتجاوز هذا النقل في السنة المالية 2008 نسبة 20% من مبلغ القطاع الأقل تخصيصا».

وعلى الرغم مما ورد في عرض الأسباب (الصفحة 10) وما يهدف إليه هذا التدبير المقترح من وجهة نظري؛ تبقى الأسباب والدوافع غامضة، لذا أرجو توضيحا أكثر دقة حول هذه المادة.

وفي نفس السياق أخشى أن لا يتم التحكم في هذا التدبير وأن لا يستغل استغلالا عقلانيا يتماشى والأهداف المرجوة منه، وعليه أسجل تحفظي على هذه المادة.

2 - السيد محمد أزرار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة لمحترم،
السادة الوزراء ومعاونوهم،
زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،
السلام عليكم ورحمة الله.

في البداية أتوجه بالشكر والتقدير إلى السيد رئيس لجنة المالية وأعضائها على ما بذلوه من جهد في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008.

1 - السيد عبد الله بوسنان:

السيد المحترم رئيس مجلس الأمة،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام الوطني المحترمون،
الحضور الكريم،

ونحن نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2008 أحببت أن أقدم الملاحظات التالية:

أولا: حسب ما أعرفه وما هو جار العمل به على أكثر من مستوى فيما يتعلق بقانون المالية المتضمن موازنة 2008، كان من الأحسن والأفيد أنه قبل أن نناقش هذا المشروع الذي بين أيدينا، نكون على الأقل قد تمكنا من الحصول على تقرير مفصل أو كشف بياني للنفقات والمصروفات التي تمت في إطار قانون المالية لعام 2007، وذلك على سبيل الاطلاع لكي توجه الاعتمادات المخصصة في هذا القانون بصورة تعكس احتياجات كل القطاعات.

وهو ما كشف عنه السيد وزير المالية بتاريخ 17 سبتمبر 2007 عندما قال إن قانون المالية لسنة 2008 سيحتوي لأول مرة قانونا خاصا بضبط الميزانية وقال في تصريح بمجلسنا هذا، إن هذا القانون الذي يعد الأول من نوعه سيسمح بوضع إطار تنظيمي لقانون المالية حيث سيتم بموجبه توضيح مجال تقييم قانون المالية.

وقد أكد بعض زملائنا في الغرفة الأولى أن هذا التحول القانوني الذي انتهجته وزارة المالية جاء استجابة لتطور المعاملات المالية التي تتطلب المزيد من الشفافية والوضوح، كما جاء على لسانه هذا من جهة، ومن جهة ثانية يعتبر قانون ضبط الميزانية استجابة لرغبة البرلمانين؛ وكان وزير المالية السابق قد أعلن نية الحكومة في اعتماد مثل هذا القانون، خاصة بعد الدعوات التي وجهها

سيدي الرئيس،

بعد الدراسة لمشروع قانون المالية لسنة 2008 اتضح أن أغلب مثل هاته المشاريع دخلت في تعداد الروتين حتى كادت مناقشتها تؤول أحيانا نحو الامتناع لعدم جدواها.

فمسألة الاعتماد على الأرقام تعني بالضرورة التقيد بـ 19 دولار دعم السياسة النقدية وتأمين الإنفاق للبرميل، تحت مبررين لهم العمومي وهما في نظري غير كافيين بالنظر إلى الارتفاع الذي حققه سعر النفط إذ يقارب 100 دولار للبرميل، فضلا على أن هذه الزيادة كان يفترض أن تنعكس إيجابا على المستوى المعيشي للمواطن، الأمر الذي ما فتئنا نذكره في العديد من مداخلتنا، في الوقت الذي ترصد فيه الأموال الضخمة لكل القطاعات على المستوى الوطني والمحلي.

سيدي الرئيس،

الإنفاق وتخصيص الأظرفة المالية المعتبرة فعل حسن والأحسن منه أن يلتمس المواطن ذلك في واقعه المعيشي إلا أنه ومع كل الأسف فإن الملاحظ دوما وفي أغلب الأحيان صفة عدم الإلتقان هي الغالبة في ظل غياب الرقابة التقنية الصارمة والبعيدة عن المقاييس هي السائدة وخير دليل على ذلك ما حدث لولاية الشلف سنة 1980 وولايتي الجزائر وبومرداس يوم 21 ماي 2003. وفي الأيام القليلة الماضية عبر عدة مناطق من الوطن جراء سقوط الأمطار وما انجر عنها من خسائر مادية ناتجة عن سوء عمليات الإنجاز والمراقبة.

فعلى المستوى المحلي مثلا ألمت فاجعة بسكان مدينة العين الصفراء ليلة 18 - 19 أكتوبر الماضي، إذ تساقطت أمطار غزيرة مخلقة انهيار أربعة جسور عمرها لا يتجاوز 10 سنوات، وغمرت المياه معظم الطرقات والمحاصيل الزراعية، والغريب أنه عشنا سنة 2000 مثل هذه الحالة ولكن لم يؤخذ الدرس.

كما شلت الحركة كلية بالطريق الوطني رقم 06 والسكة الحديدية بين النعامة وبشار لمدة أربعة أيام، الأمر الذي أرغم المسافرين والمقدر عددهم

بحوالي 3000 بالبقاء بمدينة عين الصفراء وأغتتم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع سكانها على تضامنهم مع إخوانهم طيلة فترة إقامتهم بها، وليس ذلك بجديد على أبناء هذه البلدة الطيبة التي كانت حاضرة دوما وفي كل المناسبات ومن هذا المنبر أدعو الجميع إلى الاهتمام بدراسة المشاريع قبل إنجازها وهذا حسب خصوصية كل منطقة، وعدم التسامح عن طريق المتابعة الصارمة طيلة فترة الإنجاز.

سيدي الرئيس،

أثمن ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2008، وخاصة المادة 71 والمتعلقة بإنشاء الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب الذي له صلة بفاتورة الكهرباء في ولايات الجنوب مطالبها في الوقت ذاته توسيع ذلك ليشمل مناطق الهضاب العليا عموما وولاية النعامة خصوصا كونها تستهلك الكهرباء لمدة 06 أشهر للتبريد بالمكيفات الهوائية، وتستهلك الغاز لمدة 06 أشهر للتدفئة.

إننا نسمع كثيرا عن تشجيع الاستثمار فيما خارج المحروقات باعتبار مداخل الجباية خارج المحروقات تعتبر قليلة بعائدات الجباية النفطية ومن ثم اقتراح أنه ما دام الحال كذلك حذف الضريبة أو التخلي عنها على الأقل لفترة معينة في الجنوب والهضاب العليا والحرص على الاستثمار وتشجيعه بتشريع نصوص تنظيمية تتماشى مع الواقع وخصوصية المنطقة.

سيدي الرئيس،

تعرف التجارة الغير المشروعة أو الموازية انتشارا رهيبا مخلقة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، منها 15 مليار دولار لا تدخل الخزينة العمومية وتمثل تهربا ضريبيا 120 مليون دينار وما يزيد عن 02 مليون منصب شغل، والذي يشكل نقص اشتراك في صناديق الضمان الاجتماعي وفقدانا سنويا يقدر بـ 5000 نشاط تجاري شرعي عبر كامل التراب الوطني.

إن معالجة ذلك ليس بالقمع وإنما البحث على وسائل وأدوات مثل تحويل نشاطات السوق

4 - الارتفاع الملموس في ميزانية التجهيز، الشيء الذي يسهم في تطوير البنية التحتية للبلاد ويدفع بها إلى مزيد من الرقي والازدهار.

هذه الإجراءات وغيرها تسجل تقدما ملحوظا ظل يطرد من عام لآخر بالنسبة لقانون المالية، إلا أن ما كنا نود أن يتضمنه هذا القانون أيضا هو التكفل بشكل أفضل بالشرائح المعوزة، وعلى الخصوص شريحة الشباب، وحل ناجع لمشكل البطالة الذي ما زالت أرقامه مخيفة، ولم تؤد الحلول المتبعة من قبل الحكومة لحد الآن إلى القضاء عليه أو التخفيف منه بشكل جوهري.

سيدي الرئيس،

أعلم أنه ليس لنا حق التعديل أو الاقتراح في القوانين، لكن ما أرجوه هو أن يؤخذ ما أدلي به من اقتراحات كتوصيات، أو يؤخذ مضمونها بعين الاعتبار في المراسيم التنفيذية للحكومة الجزائرية.

سيدي الرئيس،

إن برنامج عقود ما قبل التشغيل لا ينفذ وفق الفلسفة التي بني عليها؛ إذ ينبغي أن يدمج الشاب مباشرة بعد نهاية العقد في منصب عمل يتناسب وتخصصه أو قدراته؛ لكن ما يحدث الآن هو عودة الشاب المستفيد إلى البطالة إثر نهاية استفادته بعد سنة أو سنة ونصف.

كما أن مناصب الشبكة الاجتماعية وكذا مناصب تشغيل الشباب التي تحسب على أنها مناصب شغل، قد تبدو وكأنها أداة لاستغلال الناس وخلق أسر معوزة، إذ كيف يعقل أن يعمل المرء من الصباح إلى المساء أو طيلة الليل ثم يتقاضى في نهاية الشهر ثلاثة آلاف دينار (3000 دج) أو أقل منها، وكلنا يعلم أن هذا لا يفي بالحد الأدنى من حاجيات شخص واحد حتى لمدة أسبوع.

ضف إلى كل ذلك، الكم الهائل من الشباب العاطلين عن العمل والذين لا يجدون حتى ما يعرف بمصروف الجيب، فيدفعهم ذلك إلى الانحراف والإرهاب والهجرة غير الشرعية.

وعليه أقترح ما يلي:

1 - إجبارية دمج كل من استفاد من عقود ما قبل

الموازية باتجاه الطريق الرسمي والتشريعي مع تحمل جزء التبعات لفترة وجيزة من قبل الخزينة العمومية وما ينجر عن فرص لخلق مناصب شغل وامتناص البطالة ورفع الغبن على الفئة الشبانية منها الجامعيين وغير الجامعيين.

3 - السيد محمد الحافظ بوزقاق:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي وزير المالية ممثل الحكومة،

معالي الوزراء المرافقون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنتهز هذه الفرصة الثمينة لأجدد لكم التهئة سيدي الرئيس ولأهنئ من خلالكم السيد رئيس الحكومة وطاقمه، وكل الزميلات والزملاء بالذكرى الثالثة والخمسين لعيد الثورة المجيدة.

كما أنتهز هذه الفرصة أيضا لأدعو الله سبحانه وتعالى كي يوفق شعبنا الجزائري العظيم لاختيار ممثليه في الاستحقاق الانتخابي القادم وذلك دعما للديمقراطية وتكريسا لمسار السلم والمصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس،

إن ما تضمنه هذا القانون من نقاط إيجابية كثيرة لجدير بأن يستحق التنويه والتثمين، ومن هذه النقاط:

1 - المادة الثانية المتعلقة بنقل الاعتمادات بين

قطاعين من قبل الوالي وبموافقة وزير المالية.

2 - الرفع في الحد الأدنى لعدم الإخضاع الضريبي، والتخفيض النسبي في الضريبة المطبقة خاصة على المداخل الضعيفة.

3 - إعفاء حليب الأطفال، المستورد منه والمنتج

محليا، من رسم القيمة المضافة.

التشغيل في المؤسسة التي تعاقد معها فور نهاية مدة العقد.

2 - الاستغناء عن مناصب تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية واستبدالهما بمناصب تعاقدية حسب الساعات المعمولة.

3 - استحداث منحة بطالة تعطى لكل شاب مسجل في مكتب من مكاتب طلبات العمل عبر البلديات، على أن يحرم من هذه المنحة إذا رفض الالتحاق بثاني أو ثالث منصب عمل يقترح عليه.

لكم - سيدي الرئيس - هو ما أردت أن أساهم به بين يدي مناقشة قانون المالية لسنة 2008.

شكرا لكم سيدي الرئيس.

شكرا المعالي الوزراء.

شكرا للزميلات والزملاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2- أسئلة كتابية

في هذا الإطار، أنهى إلى علمكم أننا قمنا بإجراء فحص شامل ومعمق للسياحة في بلادنا بغرض تحديد وضعيتها في مجالات الاستثمار والتكوين ونوعية الخدمات وتسويق المنتوجات السياحية... إلخ، فضلا عن مساهمتها في المدخول الوطني الخام وجلب العملة الصعبة وتوفير مناصب الشغل والنمو الاقتصادي والاجتماعي لاسيما على المستوى المحلي.

على ضوء هذا الفحص، الذي أظهر بوضوح رهانات السياحة، الإشكاليات والتوجيهات الكبرى على الصعيد الوطني والدولي، بادرنا بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية على غرار المخططات القطاعية الأخرى والذي يعتبر من مكونات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025، المنصوص في القانون رقم 01 - 02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والذي يعد بمثابة أداة ودليل منهجي وإطار مرجعي يساهم في المسعى الشامل والمنسجم لتنمية الإقليم.

كما يساهم هذا المخطط التوجيهي في خلق جاذبية الإقليم وتثمين القدرات السياحية قصد الاستغلال الأنجع.

يتمحور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025 حول (05) محاور استراتيجية توجيهية في إطار التنمية المستدامة وهي:

- 1 - نحو إقليم مستدام،
- 2 - خلق ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي،
- 3 - ضمان الجاذبية والتنافسية الإقليمية،
- 4 - الإنصاف الإقليمي،
- 5 - التحكم الراشد للإقليم في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

يندرج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ويمثل محور من مكوناته، حيث يرتكز على خمس (05) ديناميكيات وهي:

1 - من السيد بوجمعة صويلح
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السياحة
معالي الوزير،

تزخر الجزائر بمناظر طبيعية جذابة ويمكن بها ترقية السياحة التي تعد من أهم الموارد بالعملة الصعبة. لكن الواقع المعيشي بعكس ذلك، توجد فنادق فخمة لاستقبال السياح إلا أن كلفتها عالية جدا وليست في مستوى المواطن ذي الدخل البسيط، كما توجد فنادق ومراقد في قلب العاصمة تشوه صورة الجزائر ما جعل المواطن لا يفكر في السياحة وانعدام الأمن بسبب جماعات الأشرار والسراق في كل ناحية.

أضف إلى ذلك عدم تهيئة المناطق السياحية وانعدام المرافق الضرورية. وفي هذه الحالة المؤسفة ما هي التدابير الوقائية التي تنوي الوزارة اتخاذها؟
وتقبلوا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 04 مارس 2007

بوجمعة صويلح
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لي عظيم الشرف أن أعبر لسيادتكم عن خالص الشكر لاهتمامكم بالسياحة، هذا القطاع الحساس والواعد الذي يعول عليه في المستقبل القريب والمدعو أن يلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني وأن يصبح موردا هاما، لعله من تأثيرات اقتصادية واجتماعية في مجال تنويع المداخل وتوفير فرص الشغل. لقد تفضلتم بطرح انشغال حول ارتفاع كلفة الفنادق الفخمة وتدني الخدمات الفندقية، بالإضافة إلى عدم تهيئة المناطق السياحية وانعدام المرافق الضرورية وما هي التدابير التي ينوي القطاع اتخاذها.

الصورة السياحية للجزائر بدفع النمو الاقتصادي والاجتماعي في إطار تنمية منسجمة ومستدامة.

وقصد مرافقة المستثمرين وتزويدهم بكل المعلومات والتسهيلات الضرورية، تبيننا مسعى تم الإعلان عنه والمتمثل في إجراء موحد لدراسة ملفات طلبات الاستثمار في وقت معقول وبنجاعة وشفافية ويتضمن العناصر التالية:

1 - تعريف المفهوم المستعمل لتنمية وإنجاز المشروع المتعلق بالوعاء العقاري وكذا خصوصيات المنطقة،

2 - دراسة تقنية اقتصادية (Business Plan) ورزنامة الإنجاز،

3 - مخطط الكتلة (Master Plan)،

4 - دراسة مسبقة للتأثيرات البيئية للمشروع على المحيط ومساحات التنقل،

5 - شهادة تثبت تمويل المشروع.

إنه من الأكيد أن تحقيق صناعة سياحية واعدة ومتكاملة لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال:

- تنوع أشكال السياحة والمنتجات السياحية الجديدة،

- ضمان جودة الخدمات السياحية وتكريس المهنية،

- توفير الأمن بمفهومه السياحي، الطمأنينة،

الراحة، حسن الاستقبال، حسن الضيافة وكذا الظروف الصحية والغذائية،

- ترقية وإحياء الأعياد المحلية وتنظيم المحافل الكبرى.

تلكم هي المحاور الأساسية بصفة موجزة، التي تتضمنها رؤيتنا للنهوض بالنشاط السياحي إلى غاية آفاق 2025، من أجل جعل الجزائر وجهة سياحية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني.

وإذ أجدد لكم تشكراتي لاهتمامكم بالقطاع، تقبلوا مني، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 نوفمبر 2007

الشريف رحمانى

وزير التهيئة العمرانية

والبيئة والسياحة

1 - تكريس مقصد الجزائر وإدماجه في الأسواق الجهوية والعالمية من خلال تحسين العرض السياحي الذي يجب أن يتصف بالأصالة، الإبداع، الامتياز والمحافظة على البيئة،

2 - تنمية أقطاب الامتياز السياحية،

3 - وضع مخطط الجودة للسياحة، الذي يهدف إلى تحسين نوعية العرض السياحي الوطني، والذي يشمل تقديم الخدمات، حسن الاستقبال، التجهيزات السياحية وكذا وسائل الاتصال والترويج.

يهدف هذا المخطط لجعل من المقصد الجزائر مقصدا تنافسيا على الصعيد الدولي، قادر على توفير عرض سياحي متنوع ذو جودة يستجيب لتلبية حاجيات ومتطلبات المواطنين في مجال الترفيه، الاستراحة والتنزه... الخ.

4 - تجنيد كل الشركاء (الخاص والعام) للتنسيق وتكامل الجهود،

5 - تجنيد التمويل العملياتي، لجلب المستثمرين ودعم النشاط السياحي.

كما تجدر الإشارة، أنه تم تنصيب لجنة قيادة وإرشاد لديناميكي "المقصد الجزائر السياحي" ومخطط الجودة للسياحة" واللذان يشملان كل من المتعاملين في السياحة، حيث تتكفل هاتان اللجنتان بالتباحث والتشاور لاقتراح السبل الكفيلة لتجسيد الأهداف المسطرة على أرض الواقع.

سيدي النائب،

إن الهدف المنتظر من وراء تسطير هذه الديناميكيات هو جعل من الجزائر مقصدا سياحيا أصيلا، مستقبليا، واعداد يمتاز بالقدرات في ظل التنافس الشديد الذي يميز منطقة البحر الأبيض المتوسط على الخصوص، وذلك بعرض منتج سياحي ذات جودة عالية.

ومن أجل ذلك، سنعمل على تنمية السياحة من خلال نظرة مستقبلية تهدف إلى إحداث أقطاب امتياز سياحية من شأنها إبراز المقومات السياحية التي تمكن للارتقاء إلى مرموقة في مصاف الدول السياحية الكبرى.

في هذا السياق، سوف تسمح هذه الأقطاب في هيكلية الإقليم والمساهمة بصفة فعالة في صنع وإبراز

عشر (18) خطا حضريا في اتجاه جميع أحياء مدينة تمنراست، إلا أنها بقيت مستغلة بواسطة سيارات الأجرة فقط، وهذا بالرغم من التسهيلات التي قدمتها مديرية النقل على مستوى الولاية لكل من يرغب في استغلال نشاط النقل الحضري بواسطة الحافلات المخصصة لذلك.

وقد قامت بحملة إعلامية عبر الإذاعة المحلية ومن خلال تنظيم الأبواب المفتوحة تعرض فيها منح خطوط النقل الحضري للاستغلال من طرف المتعاملين الخواص أو العموميين الراغبين في ذلك، غير أنه وإلى يومنا هذا لم تتلق أي طلب في هذا الشأن.

وللإشارة، تبقى المديرية المعنية على استعداد للتكفل بأي طلب يقدم لاستغلال هذا النشاط.

2 - فيما يتعلق بنقل الحجاج والمعتمرين انطلاقا من مطار تمنراست:

ينبغي التوضيح، بأن برنامج رحلات نقل الحجاج نحو البقاع المقدسة، يحدد من قبل اللجنة الوطنية للحج، على أساس مقاييس تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة من طائرات ومطارات وتوزيع الحجاج حسب كل ولاية، وكذا عدد الرحلات المرخص بها من قبل السلطات السعودية.

3 - فيما يتعلق بالنقل الجوي السياحي:

يصنف النقل الجوي السياحي ضمن النقل الظرفي أو ما يسمى بالنقل غير المنتظم، ولا ترى وزارة النقل أي مانع لتقديم ترخيص الرحلات الجوية لوكالات السفر الراغبة في تنظيم رحلات سياحية بصفة ظرفية إلى منطقة تمنراست في إطار التنظيم المعمول به، وهو ما عليه الحال بالنسبة للعديد منها التي تقوم بذلك، لاسيما في فصل الخريف، أين يكثر الطلب على هذا الاتجاه السياحي. وتفضلوا - السيد عضو مجلس الأمة - بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 نوفمبر 2007

محمد مغلاوي
وزير النقل

2 - من السيد مسعود قمامة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير النقل
السيد الوزير،

طبقا لأحكام المادة 143 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا هذا نصه:

رغم التوسع العمراني الذي تشهده مدينة تمنراست إلا أن قطاع النقل الحضري فيها يظل ناقصا ولا يساير ذلك التوسع، وهو نشاط يوفر للمواطنين خدمات في غاية الأهمية مثلما يوفر مناصب الشغل للشباب.

وسؤالي إليكم: ما هي التدابير والإجراءات التي تنوي وزارتك القيام بها للتكفل بهذا المشكل؟ تفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 28 أكتوبر 2007

مسعود قمامة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الذي تثيرون فيه مسألة نقص النقل الحضري على مستوى مدينة تمنراست، وكذا مطالبكم بتنشيط حركة النقل الجوي بهذه الولاية وتخصيص رحلات جوية مباشرة لنقل الحجاج والمعتمرين إلى البقاع المقدسة انطلاقا منها، يشرفني إفادتكم بما يلي:

1 - فيما يتعلق بالنقل الحضري:

يجدر التذكير بأنه وفي إطار مخطط النقل 2005 - 2006 المصادق عليه من قبل المجلس الشعبي الولائي لولاية تمنراست، تم تحديد ثمانية

الطريق شرق - غرب داخل موقع مهدد بالبناء والتعمير وهو بمثابة أن يصبح قطبا بيئيا يندمج ضمن شبكة من الأقطاب البيئية الكبرى كالحظيرة الوطنية للوئام الوطني. كما يندرج "دنيا بارك" ضمن مناطق التنمية المستدامة ويساهم في إثراء المساحات الخضراء ويسمح بتحقيق توازن ضروري. أما فيما يخص مشروع الاستثمار، أحيطكم علما أن المجلس الوطني للاستثمار الذي اجتمع يوم 23 ماي 2007، درس وعاین عدة اقتراحات ليختار في الأخير المجموعة الإماراتية التي أسند لها إنجاز هذا المشروع.

وفي هذا الإطار قد تم إبرام اتفاقية استثمارية بين الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار والمجموعة الإماراتية.

أما بالنسبة لولايات قسنطينة، عنابة ووهران، فقد بادرت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة بدراسات لعمليات مماثلة، من أجل تعميم مثل هذه المشاريع ولتطبيق سياستها في مجال تطوير المساحات الخضراء.

تقبلوا مني، سيدي النائب، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 01 ديسمبر 2007

الشريف رحمانى
وزير التهيئة العمرانية
والبيئة والسياحة

3 - من السيد لزهاري بوزيد

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التهيئة العمرانية

والبيئة والسياحة

سيادة الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و 73 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

ذكرت الصحافة أن الدراسات جارية فيما يخص إقامة "دنيا بارك" من طرف مستثمرين عرب في الجزائر العاصمة ووهران، سؤالي، سيادة الوزير المحترم:

1 - ما مدى صحة هذه الأخبار؟

2 - وفي حالة صحة الخبر، فأين تم اختيار إقامة المشروع في الجزائر ووهران، وهل العقار الخاص بالمشروعين موجود، وما هي تكاليف الإنجاز ومتى يتم الابتداء والانتهاء من المشروعين في الجزائر ووهران؟

3 - هل هناك تفكير لإدخال قسنطينة ضمن المدن التي يمكن إقامة "دنيا بارك" بها، خصوصا وأنها تتمتع بكل المؤهلات التي تسمح لها بذلك؟ لكم مني، سيادة الوزير، فائق الشكر والامتنان.

الجزائر، في 29 أكتوبر 2007

لزهاري بوزيد

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم، يشرفني أن أعلمكم أن "دنيا بارك" مشروع وطني ضخم بادرت به وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة بحجم استثنائي يتربع على مشارف مدينة الجزائر على امتداد 630 هكتار ويمتد هذا الفضاء للترفيه والتسلية على طول محور

الذي يشكل حاليا اهتماما خاص، وهذا من خلال التكفل الأنجع في تلبية الطلب الوطني والأجنبي الهام المسجل في ميدان الاستثمار السياحي مع الحرص على اقتراح برامج استثمارية ملائمة ومندمجة مع المحيط تراعى فيها مبادئ الاستدامة واحترام البيئة.

فيما يتعلق بالعروض الأجنبية للاستثمار في قطاع السياحة، وبخصوص الانشغال الذي تفضلت سيادتكم بطرحه والمتعلق بمجموعة "إعمار" الإماراتية، أنهي إلى علمكم أن هذه المجموعة أبدت رغبتها للاستثمار، بعرض مشروع سياحي ضخم ذات طراز دولي بقدرة إيواء تفوق 1200 سرير حيث تقترح مجموعة إعمار إنشاء:

- فندق 5 نجوم،
- فندق 4 نجوم،
- فندق وتجهيزات للعلاج بمياه البحر،
- شاليهات وفيلات،
- إقامة سياحية من الطراز العالي،
- ميناء تنزه.

على ضوء الزيارات الميدانية والاستكشافية التي خصصت لممثلي مجموعة "إعمار" للمناطق والمواقع السياحية، سجلنا ومن بين المواقع المقترحة عليهم، اهتمام ورغبة المجموعة الاستثمار بمنطقة التوسع السياحي العقيد عباس، والتي تم وضعها تحت تصرفها.

كما قامت مصالح الوزارة بتزويد ممثلي مجموعة "إعمار" بالملف التقني المتضمن البرنامج التي أسفرت عليه دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي العقيد عباس، التي أنجزتها الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، للسماح لهم عرض اقتراحاتهم المتعلقة بالتهيئة.

سيدي النائب،

في هذا الإطار، أنهي أن الوزارة بادرت بالإجراءات القانونية بالتنسيق مع المصالح المختصة والتي تتعلق بـ:

- نزع الملكية واقتطاع الأراضي الفلاحية،
- تقديم التعويضات الخاصة بالملكيات العقارية

4 - من السيد لزهاري بوزيد عضو مجلس الأمة إلى السيد وزير السياحة سيادة الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و73 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

قامت مجموعة "إعمار" الإماراتية منذ عدة أشهر بعرض مشاريع ضخمة على مستوى العاصمة وولاية تيبازة تمس مباشرة قطاع السياحة، سؤالي: هل المشاريع جاهزة من ناحية الدراسات؟ هل تم توفير الوعاء العقاري لتلك المشاريع؟ متى سيشرع في إنجاز تلك المشاريع ومتى ينتظر إنهاؤها؟

لكم مني، سيادة الوزير، فائق الشكر والامتنان.

الجزائر، في 15 نوفمبر 2007

لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لي الشرف العظيم أن أوجه لسيادتكم تشكراتي الخالصة لاهتمامكم بالسياحة، التي أصبحت لها تأثيرات في اقتصاديات الدول المتقدمة وترقية الإنسان والمجتمع من خلال تنويع المداخل وتوفير فرص الشغل.

لهذا الغرض، تعمل الحكومة على تبني مسعى يهدف إلى تتمين هذه المقومات الهائلة ومن شأنه وضع أسس متينة لتشبيد صناعة سياحية تستجيب لانشغالات وطموحات الفاعلين والمتعاملين المهنيين في مجال السياحة.

تعزيزا لهذا المكسب إننا نعمل على توفير كل الظروف والمناخ الملائم لبعث الاستثمار السياحي

وحق الانتفاع،
- فتح الاعتمادات المالية للتكفل بعملية التعويضات،
- حجز اعتمادات التعويض من طرف مصالح وزارة المالية على مستوى قباضة ولاية تيبازة.
تهدف هذه العملية إلى تجريد المنطقة من كل المعوقات التي تحول دون انطلاق المشروع في أجله المحددة.
في الأخير، أبشركم أن المستثمر يشغل حاليا العقار بعد إبرامه اتفاقية مع مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، كما أقام المستثمر جناح عرض (Show Room)، ونشر ومضاته الإشهارية.
وإن أجدد لكم، تشكراتي لاهتمامكم بالقطاع، تقبلوا مني، فائق عبارات التقدير والاحترام.
أخويا

الجزائر، في 17 نوفمبر 2007

الشريف رحمانى
وزير التهيئة العمرانية
والبيئة والسياحة

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 13 ذو الحجة 1428

الموافق 22 ديسمبر 2007

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587